خصائص أهل السنة

جمع وترتيب

أحمد فريد

عفا الله عنه

دار الإيمان
للطبع والنشر والتوزيع
إسكندرية ت: ٥٤٥٧٧٦٩

دار القمة
لتوزيع الكتاب والشريط والسي دي
ت.ف: ٥٤٥١١٦٩ ت: ٠١٢٢٢٠٠٢٥

بسم الله الرحمن الرحيم

خصائص أهل السنة

بسم الله الرحمن الرحيم

ربنا تقبل منا
إنك أنت السميع العليم

رقم الإيداع
١٠٩٨٦ / ٢٠٠٦
الترقيم الدولي
977-331-424-3

جميع الحقوق محفوظة

دار الإيمان
للطبع والنشر والتوزيع
١٧ شارع خليل الخياط - مصطفى كامل - إسكندرية
تليفون وفاكس: ٥٤٥٧٧٦٩ ت: ٥٤٤٦٤٩٦

مُقدِّمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضلّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: 102].

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾

[النساء: 1].

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾ [الأحزاب: 70-71].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

ثم أما بعد،

فقد أخبر المعصوم ﷺ الذي ما ينطق عن الهوى، إنْ هوَ إلاّ وحيٌ يُوحى، أنّ الأمة سوف تفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة، منها واحدة ناجية، تصير إلى جنّة عالية، قطوفها دانية، وبواقيها عادية، تصير إلى الهاوية والنار الحامية، ولاشكّ في أن الفرقة الناجية هم أهل السُّنَّة والجماعة، والطائفة المنصورة إلى قيام الساعة، الذين لم تزل قلوبهم على الحق متفقة مؤتلفة، وأقوالهم وأعمالهم وعقائدهم على الوحي لا مفترقة ولا مختلفة، فانتدبوا لنصرة الدين دعوةً وجهاداً، وقاوموا أعداءه جماعات وفرادى، ولم يخشوا في الله لومة لائم، ولم يبالوا بعداوة من عادى؛

قهروا البدع المُضلّة، وشردوا بأهلها، واجتثوا شجرة الإلحاد بمعاول السُّنَّة من أصلها، فبهتوهم بالبراهين القطعية في المحافل العديدة، وصنفوا في ردّ شبههم ودفع باطلهم وإدحاض حججهم الكتب المفيدة، فمنهم المتقصي للرد على الطوائف بأسرها، ومنهم المخلص لعقائد السلف الصالح من غيرها، ولم تنجم بدعة من المضلين الملحدين إلاّ ويُقيّد الله لها جيشًا من عباده المخلصين، فحفظ الله عز وجل بهم دينه على العباد، وأخرجهم بهم من ظلمات الزيغ والضلالة إلى نور الهدى والرشاد؛ وذلك مصداق قول الله عز وجل بحفظ الذكر الذي أنزله، قال تعالى:

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: 9].

وإعلاءً لكلمته وتأييداً لحزبه إذْ يقول: ﴿ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ ﴾ [الصافات: 173].

وقال عز وجل: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [يونس: 58].

قال ابن القيم - رحمه الله - [1] : «وقد دارت أقوال السلف على أن فضل الله ورحمته الإسلام والسُّنَّة، وعلى حسب حياة القلب يكون فرحه بهما، وكلما كان أرسخ فيهما كان قلبه أشد فرحًا، حتى إن القلب إذا باشر روح السُّنَّة ليرقص فرحًا، أحزن ما يكون الناس، فإن السُّنَّة حصن الله الحصين الذي من دخله كان من الآمنين، وبابه الأعظم الذي من دخله كان إلى الله من الواصلين، تقوم بأهلها، وإن قعدت بهم أعمالهم، ويسعى نورها بين أيديهم إذا طفئت لأهل البدع والنفاق أنوارهم، وأهل السُّنَّة هم المبيضة وجوههم إذا اسودّتْ وجوه أهل البدعة، ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: 106].

قال ابن عباس رضي الله عنهما: تبيض وجوه أهل السُّنَّة والائتلاف، وتسودّ وجوه أهل البدعة والتفرق.

وهي الحياة والنور اللّذين بهما سعادة العبد وفوزه، قال

(1) اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية (5،4) دار الفكر.

تعالى: ﴿ أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ﴾ [الأنعام: 122].

وصاحب السُّنَّة حيّ القلب مستنيره، وصاحب البدعة ميّت القلب مظلمه». انتهى.

ففي هذه الأزمنة المتأخرة التي اندرست فيها أعلام الشريعة، وظهرت فيها البدع الشنيعة، وعاد الإسلام كما بدأ غريبًا، ما أجدرنا بقول ابن المبارك: «واعلم أخي أن الموت كرامة لكلِّ مسلمٍ لقي الله على السُّنَّة» (فإنّا لله وإنّا إليه راجعون) فإلى الله نشكو وحشتنا، وذهاب الإخوان، وقلة الأعوان وظهور البدع، وإلى الله نشكو عظيم ما حلّ بهذه الأمة من ذهاب العلماء وأهل السُّنَّة، وظهور البدع.

وما أحقنا بقول سفيان ليوسف بن أسباط: «أي يوسف، إذا بلغك عن رجل بالمشرق أنه صاحب سُنّة فابعث إليه بالسلام، وإذا بلغك عن آخر بالمغرب أنه صاحب سُنّة فابعث إليه بالسلام، فقد قلّ أهل السُّنَّة والجماعة».

ولا شكَّ في أن من الدواهي الفواقر، والقواصر القواهر، انتشار الجهل، وقلّة علماء السُّنَّة، ففي مثل هذه الأزمنة يكثر المفتون للناس بآرائهم، والسائرون وراء أهوائهم وأغراضهم.

قال ابن الجوزي - رحمه الله - [1]:

«ابتعثَ الله سبحانه وتعالى محمداً ﷺ، فرفع المقابح وشرع المصالح، فسار أصحابه معه وبعده في ضوء نوره، سالمين من العدو وغروره، فلما انسلخ نهار وجودهم، أقبلت أغباش الظلمات، فعادت الأهواء تنشئ بدعًا، وتضيق سبيلاً مازال متسعًا، ففرق الأكثرون دينهم وكانوا شيعًا، ونهض إبليس يلبس ويزخرف، ويفرق ويؤلف، وإنما يصلح له التلصص في ليل الجهل، فلو قد طلع عليه صبح العلم افتضح».

وإني بعون الله وحوله، أُذَكِّرُ بهذه الرسالة طوائفَ المسلمين، وجماعات الدعوة إلى الدين القويم، بخصائص الفرقة الناجية، التي لا يزلُّ بها القدم، ولا تزول عنها النعم،

---

(1) تلبيس إبليس (4).

وقدمت بين يدي الخصائص من الفصول، ما هو كالمقدمات لهذه الأصول، كالتعريف بالسُّنَّة والترغيب فيها، وذمّ مخالفيها، مع تعريف الفرقة الناجية والطائفة المنصورة، وذم الرأي وبيان علامات أهل الأهواء الردية، والآراء المردية، من فرق الضلالة، الذين يرون ظلام الظلم نوراً، واعتقاد الحق ثبوراً، ﴿وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيراً﴾ [النساء: 10].

﴿وَلا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلا نَصِيراً﴾ [النساء:173].

والله تعالى المسئول أن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم، وأن يهديني وإخواني المسلمين لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه، إنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، وهو سميع الدعاء، وأهل الرجاء، وهو مولانا ونعم الوكيل.

كتبه

أحمد فريد

فصل

في بيان معنى السُّنَّة وفضلها

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - [1]:

اعلم أن السُّنَّة طريقة رسول الله ﷺ، والتسنن بسلوكها وإصابتها، وهي أقسام ثلاثة: أقوال وأعمال وعقائد.

فالأقوال: نحو الأذكار والتسبيحات المأثورة.

والأفعال: مثل سُنن الصلاة والصيام والصدقات المذكورة، ونحو السير المرضية والآداب المحكية.

فهذان القسمان في عداد التأكيد والاستحباب واكتساب الأجر والثواب.

والقسم الثالث سُنة العقائد: وهي من الإيمان إحدى القواعد.

---

(1) نقض المنطق (147) لابن تيمية.

وقال ابن جب - رحمه الله - [1]:

السُّنَّة هي الطريق المسلوك، فيشمل ذلك التمسك بما كان عليه هو وخلفاؤه الراشدون، من الاعتقادات، والأعمال والأقوال، وَهذه هي السُّنَّة الكاملة؛ ولهذا كان السلف قديمًا لا يطلقون اسم السُّنَّة إلاَّ على ما يشمل ذلك كله، وروي معنى ذلك عن الحسن والأوزاعي والفضيل بن عياض، وكثير من العلماء المتأخرين يخص اسم السُّنَّة بما يتعلق بالاعتقاد، إلاَّ أنها أصل الدين، والمخالف فيها على خطر عظيم.

وقال الشاطبي - رحمه الله - [2]:

يُطلق لفظ السُّنَّة على ما جاء منقولاً عن النّبيّ ﷺ على الخصوص، مما لم ينصّ عليه في الكتاب العزيز، بل إنّما نصّ عليه من جهته ﷺ، كان بيانًا لما في الكتاب أولاً، ويُطلق أيضًا في مقابلة البدعة، فيُقال: «فلان على سُنّة» إذا عمل

(1) جامع العلوم والحكم (249) وقوله: «إلاَّ أنها» أي السُّنَّة في الاعتقاد.

(2) الموافقات (4/3، 4).

على وفق ما عمل عليه النّبيّ ﷺ، كان ذلك مما نصّ عليه في الكتاب أولاً، ويُقال: «فلان على بدعة» إذا عمل على خلاف ذلك، وكأن هذا الإطلاق إنما اعتبر فيه عمل صاحب الشريعة، فأطلق عليه لفظ السُّنَّة من تلك الجهة، وإن كان العمل بمقتضى الكتاب، ويُطلق أيضًا لفظ السُّنَّة على ما عمل عليه الصحابة، وجد ذلك في الكتاب أو السُّنَّة أو لم يوجد، لكونه اتباعًا لسُنَّة ثبتت عندهم لم تُنقل إلينا، أو اجتهاداً مجتمعًا عليه منهم، أو من خلفائهم، فإن إجماعهم إجماع، وعمل خلفائهم راجع أيضًا إلى حقيقة الإجماع، من جهة حمل الناس عليه حسبما اقتضاه النظر المصلحي عندهم.

فيدخل تحت هذا الإطلاق المصالح المرسلة، والاستحسان، كما فعلوا في حد الخمر، وتضمين الصنّاع، وجمع المصحف وحمل الناس على القراءة بحرف واحد من الحروف السبعة، وتدوين الدواوين، وما أشبه ذلك، ويدل

على هذا الإطلاق قوله ﷺ: «عليكم بسنّتي وسُنّة الخلفاء الراشدين المهديين»[1].

وإذا جمع ما تقدم تحصّل منه في الإطلاق أربعة أوجه: قوله ﷺ، وفعله، وإقراره. وكل ذلك أو بالاجتهاد بناء على صحة الاجتهاد في حقه، وهذه ثلاثة والرابع ما جاء عن الصحابة أو الخلفاء، وهو وإن كان ينقسم إلى القول والفعل والإقرار، ولكن عدّ وجهًا واحدًا، إذا لم يتفصل الأمر فيما جاء عن الصحابة تفصيل ما جاء عن الرسول ﷺ.

وقال ابن الجوزي - رحمه الله -[2]:

«السُّنَّة في اللغة: الطريق، ولا ريب أن أهل النقل والأثر المتتبعين آثار رسول الله ﷺ، وآثار أصحابه هم أهل السُّنَّة؛ لأنهم على تلك الطريق التي لم يحدث فيها حادث، وإنما

---

(1) رواه أحمد (126/4، 127) وأبو داود (4583) والترمذي وقال: هذا حديث حسن صحيح وحسّنه البغوي، وصححه الألباني.

(2) تلبيس إبليس (16) المتنبي.

وقعت الحوادث والبدع بعد رسول الله ﷺ وأصحابه».

فحيث جاء الأمر بلزوم السُّنَّة والتّمسك بها فالمقصود به لزوم ما تركنا عليه رسول الله ﷺ وما مضى عليه أصحابه رضي الله عنهم، ولا ريب أن أهل السُّنَّة هم أهل العلم والأثر، الذين صحبوا أنفاسه ﷺ، ونقلوا أخباره وآثاره، وقد خصّ الشرع على التزام هديه ﷺ، ولزوم طريقته.

الآيات في وجوب طاعة الرسول ﷺ والاهتداء بهديه:

قال الله عز وجل: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور: 54].

وقال الله عز وجل: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ [الحشر: 7].

وقال عز وجل: ﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: 80].

وقال عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: 36].

وقال عز وجل: ﴿ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: 65].

وقال عز وجل: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النور: 63].

الأحاديث في وجوب طاعته ﷺ والاهتداء بهديه ﷺ:

قال النّبيّ ﷺ: «**إن خير الحديث كتاب الله عز وجل، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشرّ الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة**» (1).

وعن العرباض بن سارية قال: قال رسول الله ﷺ: «**لقد**

---

(1) رواه مسلم (153/6) الجمعة: باب خطبته ﷺ في الجمعة، وقوله: «وخير الهدي هدي محمد ﷺ» قال النووي، وقال القاضي عياض: رويناه في مسلم بالضم، وفي غيره بالفتح، وبالفتح ذكره الهروي، وفسره الهروي على رواية الفتح بالطريق، أي أحسن الطرق طريق محمد ﷺ، وأما على رواية الضم فمعناه الدلالة والإرشاد.

تركتكم على مثل البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ بعدي عنها إلاّ هالك»[1].

وعن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى النّبيّ ﷺ بكتاب أصابه من بعض الكتب، قال: فغضب وقال:

«أمتهوكون فيها يا ابن الخطاب؟ والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقيّة»[2].

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لكل عمل شِرَّة، ولكل شِرّة فترة، فمن كانت فترته إلى

---

(1) قال الألباني: حديث صحيح، رجاله ثقات على ضعف في أبي صالح، ولكنه له متابع قوي من رواية أحمد وابن ماجه والحاكم، ويشهد له الطريق الآتية ثم ساقها – ظلال الجنة (27/1).
والبيضاء: أي الملة والحجة الواضحة التي لا تقبل الشبه أصلاً.

(2) قال الألباني: حديث حسن إسناده ثقات، غير مجاهد، وهو ابن سعيد فإنه ضعيف، ولكن الحديث حسنٌ له طرق أشرت إليها في المشكاة (177) ثم خرجت بعضها في الإرواء (1589) – ظلال الجنة (27/1).

سنتي فقد اهتدى، ومن كانت فترته إلى غير ذلك فقد هلك»[1].

وعن العرباض بن سارية قال: صلى بنا رسول الله ﷺ الصبح، فوعظنا موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله، كأنها موعظة مودّع فأوصنا، فقال: «أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن كان عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنَّتي، وسُنَّة الخلفاء الراشدين المهديين،

(1) قال الألباني: إسناده صحيح على شرط الشيخين، وأخرجه ابن حبان (653)، والطحاوي في المشكل (88/2) وأحمد (188/2، 210) من طريق شعبة عن حصين بن عبد الرحمن به وتابعه مغيرة الضبي عن مجاهد به أخرجه أحمد (158/2) وتابعه أبو العباس مولى بني الدئل عن عبد الله بن عمرو به، أخرجه أحمد (165/2) وسنده حسن، وأبو العباس هذا اسمه السائب بن فروخ المكي، وله شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً نحوه خرجته في الترغيب (46/1) وإسناده حسن - ظلال الجنة (28/1).

عضوا عليها بالنواجذ، وإيّاكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة»[1].

قوله: «عضوا عليها بالنواجذ»

قال أبو الطيب محمد شمس الحق أبادي: «جمع ناجذة بالذال المعجمة، قيل: هو الضرس الأخير، وقيل: هو مرادف السن، وهو كناية عن شدة ملازمة السُّنّة والتمسك بها».

وقال الخطابي: «وقد يكون معناه أيضًا الأمر بالصبر على ما يصيبه من المضض في ذات الله كما يفعله المتألم بالوجع يصيبه».

وقال ﷺ: «فمن رغب عن سُنَّتي فليس مني»[2].

---

(1) رواه أحمد (126/4، 127)، وأبو داود (4583) السنّة: باب لزوم السُّنَّة، والترمذي (2676) العلم باب ما جاء في الأخذ في السُّنَّة واجتناب البدع، وابن ماجه (43)، والدارمي (44/1، 45)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقال البغوي في شرح السُّنَّة: هذا حديث حسن (205/1) وصححه الألباني في الظلال.

(2) جزء من حديث رواه البخاري (89/9، 90) النكاح: باب الترغيب في النكاح، ومسلم (176/9) النكاح: باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مؤنته، ورواه أحمد والنسائي.

قال النووي: من تركها إعراضاً عنها غير معتقد لها على ما هي عليه.

الآثار في وجوب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة:

قال أبو شامة عن مبارك عن الحسن البصري: «السُّنَّة والذي لا إله إلاّ هو بين الغالي والجافي؛ فاصبروا عليها رحمكم الله؛ فإن أهل السُّنَّة كانوا أقل الناس فيما مضى، وهم أقل الناس فيما بقى، الذين لم يذهبوا مع أهل الإتراف في إترافهم، ولا مع أهل البدع في بدعهم، وصبروا على سُنَّتهم حتى لقوا ربهم، فكذلك إن شاء الله فكونوا».

قال أبي بن كعب: «إن اقتصاداً في سبيل وسُنَّة، خير من اجتهاد في خلاف سبيل وسُنَّة».

كتب رجل إلى عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - يسأله عن القدر، فكتب:

«أما بعد، أوصيك بتقوى الله، والاقتصاد في أمره، واتباع سُنَّة نبيه ﷺ، وترك ما أحدث المحدثون بعد ما جرت

به سُنّته، وكفوا مؤنته، فعليك بلزوم السُّنَّة، فإنها لك بإذن الله عصمة. ثم اعلم أنه لم يبتدع الناس بدعة إلاّ قد مضى قبلها ما هو دليل عليها، أو عبرة فيها، فإن السُّنَّة إنما سنّها من قد علم ما في خلافها، فارضَ لنفسك ما رضي به القوم لأنفسهم، فإنهم على علم وقفوا، وببصر نافذ كفوا، ولَهُمْ على كشف الأمور كانوا أقوى، وبفضل ما كانوا فيه أولي، فإن كان الهدى ما أنتم عليه لقد سبقتموهم إليه، ولئن قلتم إن ما حدث بعدهم ما أحدثه إلاّ من اتبع غير سبيلهم، ورغب بنفسه عنهم، فإنهم هم السابقون؛ فقد تكلموا فيه بما يكفي، ووصفوا منه ما يشفي، فما دونهم من مقَصِّرٍ، وما فوقهم من مُحَسِّرٍ، وقد قصَّرَ قوم دونهم فَجَفَوا، وطمح عنهم أقوام فغلوا، وإنهم بين ذلك لعلى هدى مستقيم»[1].

قال أبو الطيب محمد شمس الحق أبادي: «فعليك بلزوم السُّنَّة؛ فإنها لك بإذن الله عصمة» أي من الضلالة والمهلكات وعذاب الله تعالى ونقمته، وقوله: «وقد قصر

(1) أبو داود (366/12، 67، 68، 69) رقم (4588) عون المعبود.

قوم دونهم» أي قصر دون السلف الصالحين قصراً أزيد من قصرهم، «فجفوا» أي لم يلزموا مكانهم الواجب قيامهم فيه «وطمح عنهم أقوام فغلوا» أي ارتفع عن السلف أقوام أي شددوا حتى جاوزوا في الحد، فهؤلاء قد أفرطوا وأسرفوا في الكشف كما أن أولئك قد فرطوا وقتروا فيه.

قال الزهري: الاعتصام بالسُّنَّة نجاة؛ لأن السُّنَّة - كما قال مالك - مثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك.

وعن سُفيان قال: لا يقبل قول إلاّ بعمل، ولا يستقيم قول وعمل إلاّ بنيّة، ولا يستقيم قول وعمل ونيه إلاّ بموافقة السُّنَّة.

قال الحسن البصري: ادّعى الناس محبة الله عز وجل، فابتلاهم بهذه الآية: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: 31].

وعن سفيان الثوري قال: استوصوا بأهل السُّنَّة خيراً فهم غرباء.

وعن ابن شوذب قال: إن نعمة الله على الشاب إذا نُسك أن يؤاخي في صاحب سُنّة يحمله عليها.

وعن المعتمر بن سليمان قال: دخلت على أبي وأنا منكسر فقال لي: ما لك؟ قلت: مات صديق لي. فقال: مات على السُّنَّة؟ قلت: نعم. قال: تحزن عليه!!!.

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: من كان مستنًّا فليستن بمن قد مات، أولئك أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، كانوا خير هذه الأمة، أبرها قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم، ونقل دينه، فتشبّهوا بأخلاقهم وطرائقهم، فهم كانوا على الهدى المستقيم.

وقال شُريح: إن السُّنَّة قد سبقت قياسكم، فاتبع ولا تبتدع؛ فإنك لن تضل ما أخذت بالأثر.

وقال ذو النون المصري: من علامة حب الله متابعة حبيب الله صلى الله عليه وسلم، في أخلاقه وأفعاله وهديه وسُنّته.

فصل

في ذم البدع ومجانبة أهل الأهواء

قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٠٥) يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾ [آل عمران: 105-106].

قال ابن عباس رضي الله عنهما:

تبيض وجوه أهل السُّنَّة والائتلاف، وتسودّ وجوه أهل البدعة والاختلاف، ثم فصل مآل الفريقين وأين توصل أهلها كل من الطريقين، فقال تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ (١٠٦) وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [آل عمران: 106-107].

وقال تعالى: ﴿ وَمَا تَفَرَّقُوا إِلاَّ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ﴾ [الشورى: 14].

أي على علم أن الفرقة ضلالة، ولكنهم فعلوا بغيًا أي للبغي.

قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا﴾ [الأنعام: 159].

قال البغوي: هم أهل البدع والأهواء.

وقال عز وجل: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: 153].

قال الشاطبي: الصراط المستقيم هو سبيل الله الذي دعا إليه وهو السُّنَّة، والسبل هي سُبل أهل الاختلاف، الحائدين عن الصراط المستقيم، هي معاصي لم يضعها أحد طريقًا تسلك دائمًا على مضاهاة التشريع، وإنما هذا الوصف خاص بالبدع المحدثات.

وقال عز وجل: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ﴾ [النحل: 9].

فالسبيل القصد هو طريق الحق، وما سواه جائر عن الحق أي عادل عنه، وهي طرق البدع والضلالات – أعاذنا الله من سلوكها بفضله – وكفى بالجائر أن يحذر منه، فالمساق بدل على التحذير والنهي.

وعن التستري: ﴿ قَصْدُ السَّبِيلِ ﴾ طريق السُّنّة ﴿ وَمِنْهَا جَائِرٌ ﴾ يعني إلى النار، وذلك الملل والبدع.

وقال عز وجل: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [الأنعام: 159].

قال ابن عطيّة: هذه الآية تعم أهل الأهواء والبدع والشذوذ في الفروع وغير ذلك من أهل التعمق في الجدال والخوض في الكلام.

وقال ابن بطال في شرح البخاري عن أبي حنيفة أنه قال: لقيت عطاء بن رباح بمكة، فسألته عن شيء فقال: من أين أنت؟ قلت: من أهل الكوفة. قال: أنت من أهل القرية

الذين فرّقوا دينهم شيعاً؟ قلت: نعم. قال: من أي الأصناف أنت؟ قلت: ممن لا يسب السلف، ويؤمن بالقدر، ولا يكفر أحداً بذنب. قال عطاء: عرفت فالزم.

وجاء عن سفيان بن عيينة وأبي قلابة وغيرهما أنهم قالوا: كل صاحب بدعة أو فرية ذليل. واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ﴾ [الأعراف: 152].

والأحاديث في ذم البدع وأهلها صحيحة صريحة:

منها ما أخرجه الصحيحان عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**من أحدث في ديننا هذا ما ليس منه فهو رد**»[1].

قال النّووي[2]: قال أهل العربية: الرد هنا بمعنى المردود؛

---

(1) رواه البخاري (301/5) الصلح: باب إذا اصطلحوا على صلح جور، ومسلم (16/12) الأقضية: باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، وفي رواية (16/12) «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد».

(2) باختصار من صحيح مسلم بشرح النووي (16/12).

ومعناه فهو باطل غير معتدٍّ به، وهذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، وهو من جوامع كلمه ﷺ، فإنه صريح في رد كل البدع والمخترعات. قال: وهذا الحديث مما ينبغي حفظه واستعماله في إبطال المنكرات وإشاعة الاستدلال به.

وقال ابن رجب - رحمه الله - [1]: فكل من أحدث شيئاً ونسبه إلى الدين، ولم يكن له أصل في الدين يرجع إليه فهو ضلالة، والدين بريء منه، وسواء في ذلك مسائل الاعتقادات أو الأعمال، أو الأقوال الظاهرة والباطنة.

وفي هذه الأزمان التي بَعُدَ العهد فيها بعلوم السلف، يتعين ضبط ما نقل عنهم من ذلك كله؛ ليتميز ما كان من العلم موجوداً في زمانهم وما أحدث في ذلك بعهدهم، فيعلم بذلك السُّنَّة من البدعة.

وعن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال:

«**إيّاكم ومحدثات الأمور، فإن شرّ الأمور محدثاتها، وإنّ**

---

(1) باختصار من جامع العلوم والحكم (252، 254).

كلّ محدثة بدعة، وإن كل بدعة ضلالة»[1].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ خرج إلى المقبرة فقال: «السلام عليكم دار قومٍ مؤمنين، وإنّا بكم إن شاء الله لاحقون، وددتُ أني قد رأيت إخواننا» قالوا: يا رسول الله، ألسنا إخوانك؟ قال: «بل أنتم أصحابي وإخواننا الذين لم يأتوا بعد، وأنا فرطهم على الحوض». قالوا: يا رسول الله، كيف تعرف من يأتي بعدك من أمتك؟. قال: «أرأيت لو كان لرجل خيل غير محجلة في خيل دُهْمٍ بُهْمٍ، ألا يعرف خيله؟» قالوا: بلى. قال: «فإنهم يأتون يوم القيامة غُرًّا مُحجّلين من الوضوء، وأنا فرطهم على الحوض، فليُذادن رجالٌ من حوضي كما يذاد البعير الضال، أناديهم ألا هلم.

---

(1) قال الألباني: حديث صحيح، رجال إسناده كلهم ثقات، غير أن أبا إسحاق وهو عمرو بن عبد الله السبيعي مدلس، وكان اختلط، لكن الحديث يشهد له ما قبله وما بعده، والحديث أخرجه ابن ماجه (46) من طريق محمد بن جعفر بن أبي كثير به أتم منه مطولاً في مواعظ – ظلال الجنة (17/1).

فيُقال: إنهم قد بدلوا بعدك، فأقول: فسحقًا، فسحقًا»[1].

قوله: «وأنا فرطهم» أي أتقدمهم. وقوله: «ألا هلم» أي تعالوا. وقوله: «سحقًا» أي بعدًا، يُريد باعدهم الله.

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: 11]، والسحيق: البعيد.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئًا، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئًا»[2].

وعن أنس رضي الله عنه مرفوعًا: «إن الله احتجز التوبة عن

---

(1) حديث صحيح رواه مالك في الموطأ (28/1، 29) الطهارة باب جامع الوضوء، ومسلم (139/3) الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، ورواه البغوي في شرح السنة (322/1،323) الطهارة: باب فضل الوضوء.

(2) رواه مسلم (227/16) العلم: باب من سنّ سنة حسنة أو سيئة ومن دعا إلى هدى أو ضلالة.

صاحب كل بدعة»[1].

الآثار عن السلف الصالحين في ذم البدع والمبتدعين:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم.

وعن الفضيل بن عياض قال: اتبع طرق الهدى ولا يضرك قلّة السالكين، وإيّاك وطرق الضلالة ولا تغترّ بكثرة الهالكين.

وعن الحسن قال: لا تجالس صاحب هوى فيقذف في قلبك ما تتبعه عليه، فتهلك، أو تخالفه فيمرض قلبك.

وعن أيوب السختياني أنه كان يقول: ما ازداد صاحب بدعة اجتهاداً إلاّ ازداد من الله بعداً.

---

(1) أخرجه أبو الشيخ في تاريخ أصبهان (259)، والطبراني في الأوسط رقم (4360)، والهروي في «ذم الكلام» (1/101/6) والبيهقي في شعب الإيمان، وقال الألباني: هذا إسناد صحيح – الصحيحة (1620/154/4).

وكان مالك كثيراً ما ينشد:

وخير أمور الدين ما كان سُنّة وشر الأمور المحدثات البدائع

وقال سفيان الثوري: البدعة أحب إلى إبليس من المعصية، المعصية يُتاب منها، والبدعة لا يُتاب منها.

وقال الربيع عن الشافعي: لأن يبتلى المرء بما نهى الله عنه خلا الشرك بالله خيرٌ له من أن يبتليه بالكلام.

وذكر الآجري أن ابن سيرين: كان يرى أسرع الناس ردة أهل الأهواء.

وقال الحسن بن الصباح سمعت الشافعي يقول: حكمي في أصحاب الكلام أن يضربوا بالجريد، ويحملوا على الإبل ويُطاف بهم في العشائر والقبائل، ويُقال: هذاجزاء من ترك الكتاب والسُّنَّة وأخذ في الكلام.

وعن الفضيل بن عياض قال: إذا رأيت مبتدعًا في طريق، فخُذْ في طريق آخر، ولا يرفع لصاحب بدعة إلى الله عز وجل عمل، ومن أعان صاحب بدعة فقد أعان على هدم الدين.

فصل

فيما ورد في ظهور الاختلاف والافتراق في هذه الأمة

قال الله عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: 65].

فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن لبسكم شيعًا هو الأهواء المختلفة ويكون على هذا قوله: ﴿وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ تكفير البعض للبعض.

وقال مجاهد وأبو العالية: إن الآية لأمة محمد ﷺ.

قال أبو العالية: هن أربع، ظهر اثنتان بعد وفاة النّبيّ ﷺ بخمس وعشرين سنة، فألبسوا شيعًا وأُذيق بعضهم بأس بعض، وبقيت اثنتان فهما ولابد واقعتان: الخسف من تحت أرجلكم، والمسخ من فوقكم.

وهذا كله صريح في أن اختلاف الأهواء مكروه غير محبوب، ومذموم غير محبوب.

وقال عز وجل: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ [هود: 118-119].

عن عكرمة: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ يعني في الأهواء. ﴿ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ﴾ هم أهل السُّنَّة.

وقال ابن وهب: سمعت مالكًا يقول: ما آية في كتاب الله أشد على أهل الاختلاف من أهل الأهواء من هذه الآية ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾

[آل عمران: 106].

قال مالك: فأي بيان أبين من هذا؟ فرأيته يتأولها لأهل الأهواء، ورواه ابن القاسم، وزاد: قال لي مالك: إنما هذه الآية لأهل القبلة.

ومن أدلة السُّنّة على ظهور الاختلاف والافتراق في أمته ﷺ:

قوله في حديث معاوية رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على اثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين: ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة وهي الجماعة» (1).

وفي رواية عن أبي عامر الهوازني أنه حجّ مع معاوية، فسمعه يقول: قام فينا رسول الله ﷺ يومًا فذكر: «وأن أهل الكتاب قبلكم تفرقوا على اثنتين وسبعين فرقة في الأهواء، كلها في النار إلاّ واحدة، وهي الجماعة، ألا وإنه يخرج في أمتي قوم يهوون هوى يتجارى بهم ذلك الهوى، كما

(1) رواه أبو داود (503/2-504)، والدارمي (241/2) وأحمد (102/4)، والحاكم (128/1)، وقال الحاكم: هذه أسانيد تُقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث، ووافقه الذهبي، وقال الحافظ: «وإسناده حسن»، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: هو حديث صحيح مشهور، وصححه الشاطبي في الاعتصام – انظر الصحيحة للألباني رقم (204).

يتجارى الكَلبُ بصاحبه لا يدعْ منه عرقًا ولا مفصلاً إلاّ دخله»[1].

وهذا الحديث فيه مسائل:

المسألة الأولى [2]:

أن هذه الفرق تحتمل من جهة النظر أن يكونوا خارجين عن الملة بسبب ما أحدثوا، ويحتمل أن لا يكونوا خارجين عن الإسلام جملة وإن كانوا قد خرجوا عن جملة من شرائعه وأصوله.

ولقد فصّل بعض المتأخرين في التكفير تفصيلاً في هذه الفرق، فقال: ما كان من البدع راجعًا إلى اعتقاد وجود إله مع الله كقول السبائية في عليّ: «إنه إله». أو إنكار رسالة

(1) قال الألباني في ظلال الجنة: حديث صحيح بما قبله، رجاله ثقات غير أن ابن مصفى واسمه محمد الحمصي القرشي صدوق له أوهام، وكان يدلس، لكنه قد صرح بالتحديث، ومثله بقية ولكنه صرح بالتحديث عند أبي داود في سننه رقم (4597) كتاب السُّنَّة ومعه ظلال الجنّة (28/1).

(2) الاعتصام (2/194-198) باختصار.

محمد ﷺ كقول الغرابية: «إن جبريل غلط في الرسالة فأداها إلى محمد ﷺ، وعليٌّ كان صاحبها»، أو استباحة المحرمات وإسقاط الواجبات وإنكار ما جاء به الرسول ﷺ، كأكثر الغلاة من الشيعة مما لا يختلف المسلمون في التكفير به، وما سوى ذلك من المقالات فلا يبعد أن يكون معتقدها غير كافر.

وأما قوله ﷺ: «**كلها في النار إلاّ واحدة**» يقتضي إنفاذ الوعيد ظاهراً، ويبقى الخلود وعدمه مسكوتًا عنه فلا دليل فيه على شيء مما أردنا؛ إذ الوعيد بالنار قد يتعلق بعصاة المؤمنين، كما يتعلق بالكفار على الجملة، وإن تباينا في التخليد وعدمه.

قال الشاطبي - رحمه الله - [1]:

وقد اختلفت الأمة في تكفير هؤلاء الفرق أصحاب البدع العظمى، ولكن الذي يقوى في النظر وبحسب الأثر

---

(1) الاعتصام (185/2، 186).

عدم القطع بتكفيرهم، والدليل عليه عمل السلف الصالح فيهم، ألا ترى إلى صنع عليّ رضي الله عنه في الخوارج؟

وكونه عاملهم في قتالهم معاملة أهل الإسلام على مقتضى قول الله تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: 9]، فإنه لما اجتمعت الحرورية، وفارقت الجماعة، لم يهيجهم عليّ ولا قاتلهم، ولو كانوا بخروجهم مرتدين لم يتركهم لقوله ﷺ: «**من بدّل دينه فاقتلوه**» (1).

ولأن أبا بكر خرج لقتال أهل الردة ولم يتركهم، فدلّ ذلك على اختلاف ما بين المسألتين.

وأيضاً فحين ظهر معبد الجهني وغيره من أهل القدر، لم يكن من السلف الصالح لهم إلاّ الطرد والإبعاد والعداوة والهجران، ولو كانوا خرجوا إلى كفر محض لأقاموا عليهم الحد المقام على المرتدين.

(1) رواه البخاري (267/12) استتابة المرتدين، وفي الجهاد، ورواه الترمذي في الحدود، وأبو داود في الحدود، والنسائي في تحريم الدم، وأحمد في المسند.

ومن الشواهد على أن هذه الفرق من الأمة [1]:

قوله ﷺ عن الخوارج: «يخرج من أمتي قوم يقرءون القرآن ليس قراءتكم من قراءتهم بشيء، ولا صلاتكم من صلاتهم بشيء، يقرءون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم لا تجاوز صلاتهم تراقيهم»[2].

ومن الشواهد قوله ﷺ في حديث أبي هريرة وقد تقدم وفيه: «وأنا فُرطهم على الحوض، فليذادن رجال عن حوضي كما يذاد البعير الضال أناديهم: ألا هلم!! ألا هلم!! فيقال: قد بدلوا بعدك، فأقول: فسحقًا فسحقًا فسحقًا»[3] فوجه الدليل من الحديث أن قوله: «فليذادن رجال عن حوضي» إلى قوله: «أناديهم ألا هلم» مُشعر بأنهم من أمته، وأنه عرفهم، وقد بيّن أنه بالغر والتحجيل، فدلّ على أن هؤلاء

---

(1) الاعتصام (204/2، 205) بتصرف.

(2) رواه مسلم (169/7، 170) الزكاة: باب التحريض على قتل الخوارج وأبو داود في السُّنَّة: باب في قتل الخوارج.

(3) تقدم تخريجه.

الذين دعاهم – وقد كانوا بدلوا – ذوو غر وتحجيل، وذلك من خاصية هذه الأمة ، فبان أنهم معدودون من الأمة، ولو حكم لهم بالخروج من الأمة لم يعرفهم رسول الله ﷺ بغر أو تحجيل لعدمه عندهم.

المسألة الثانية [1]:

إن هذه الفرق إنما تصير فرقًا بخلافها للفرقة الناجية في معنى كلي في الدين، وقاعدة من قواعد الشريعة لا في الجزئي من الجزئيات؛ إذ الجزئي والفرع الشاذ لا ينشأ عنه مخالفة يقع بسببها التفرق شيعًا، وإنما ينشأ التفرق عند وقوع المخالفة في الأمور الكلية.

ويجري مجرى القاعدة الكلية، كثرة الجزئيات، فإن المبتدع إذا أكثر من إنشاء الفروع المخترعة، عاد ذلك على كثير من الشريعة بالمعارضة، كما تصير القاعدة الكلية معارضة أيضًا، وأما الجزئي فبخلاف ذلك، بل يعد وقوع ذلك من المبتدع له كالزلة والفلتة.

---

(1) الاعتصام (200/2، 201) باختصار.

المسألة الثالثة[1] - في تعيين هذه الفروق:

وهي مسألة - كما قال الطرطوشي - طاشت فيها أحلام الخلق، فكثير ممن تقدم وتأخر من العلماء عينوها، لكن في الطوائف التي خالفت في مسائل العقائد، فمنهم من عدّ أصولها ثمانية، فقال: كبار الفرق الإسلامية ثمانية: المعتزلة، والشيعة، والخوارج، والمرجئة، والنجارية، والجبرية، والمشبهة، والناجية.

وقال جماعة من العلماء: أصول البدع أربعة، وسائر الثنتين والسبعين فرقة عن هؤلاء تفرقوا، وهم الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة.

وقال يوسف بن أسباط: ثم تشعبت كل فرقة ثمان عشرة فرقة، فتلك ثنتان وسبعون فرقة، والثالثة والسبعون هي الناجية، وهذا التعديد بحسب ما أعطته المنة في تكلف المطابقة للحديث الصحيح، لا على القطع بأنه المراد،

(1) الاعتصام (206 - 230) باختصار.

إذ ليس علي ذلك دليل شرعي، ولا دلّ العقل أيضًا على انحصار ما ذكر في تلك العدة من غير زيادة ولا نقصان، كما أنه لا دليل على اختصاص تلك البدع بالعقائد.

المسألة الرابعة [1]:

أن قوله ﷺ: «**إلاّ واحدة**» قد أعطى بنصّه أن الحق واحد لا يختلف، إذ لو كان للحق فرق أيضًا لم يقل: «**إلاّ واحدة**»، ولأن الاختلاف منفي عن الشريعة بإطلاق؛ لأنها الحاكمة بين المختلفين؛ لقوله تعالى: ﴿**فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ**﴾ [النساء: 59].

إذْ رد التنازع إلى الشريعة فلو كانت الشريعة تقتضي الخلاف لم يكن في الرد فائدة، وقال تعالى: ﴿**وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ**﴾ [الأنعام: 153].

وهو نصّ فيما نحن فيه فإن السبيل الواحد لا يقتضي الافتراق، بخلاف السبل المختلفة.

---

(1) الاعتصام (249/2) بتصرف.

المسألة الخامسة [1] :

أن النّبيّ ﷺ لم يعين من الفرق إلاّ فرقة واحدة، وإنما تعرض لعدها خاصة، وأشار إلى الفرقة الناجية حين سُئل عنها، وإنما وقع ذلك كذلك ولم يكن العكس لأمور:

أحدها – أن تعيين الفرقة الناجية هو الآكد في البيان بالنسبة إلى تعبد المكلف، والأحق بالذكر؛ إذ لا يلزم تعيين الفرق الباقية إذا عينت الواحدة، وأيضًا فلو عينت الفرق كلها إلاّ هذه الفرقة لم يكن بدّ من بيانها؛ لأن الكلام فيها يقتضي ترك أمور، وهي بدع والترك لشيء لا يقتضي فعل شيء آخر لا ضدًّا، ولا خلافًا، فذكر الواحدة هو المفيد على الإطلاق.

والثاني – أن ذلك أوجز؛ لأنه إذا ذكرت نحلة الفرقة الناجية علم على البديهة أن ما سواها مما يخالفها ليس بناجٍ، وحصل التعيين بالاجتهاد.

---

(1) الاعتصام (251/2، 252).

والثالث - أن ذلك أحرى بالستر، ولو فسرت لناقض ذلك قصد الستر، ففسر ما يحتاج إليه، وترك ما لا يحتاج إليه إلاّ من جهة المخالفة .

المسألة السادسة[1] :

أنه عليه الصلاة والسلام قال: «**كلها في النار إلاّ واحدة**» وحتم ذلك، وقد تقدم أنه لا يعد من الفرق إلاّ المخالف في أمر كلي وقاعدة عامة، ولم ينتظم الحديث - على الخصوص - إلاّ أهل البدع المخالفين للقواعد، وأما من ابتدع في الدين لكنه لم يبتدع ما ينقض أمراً كليًّا، أو يخرم أصلاً من الشرع عامًّا فلا دخول له في النص المذكور، فينظر في حكمه هل يلتحق بمن ذكر أو لا؟.

والذي يظهر في المسألة أحد أمرين إما أن نقول أن الحديث لم يتعرض لتلك الواسطة بلفظ ولا معنى، إلاّ أن ذلك يؤخذ من عموم الأدلة المتقدمة كقوله: «**كل بدعة ضلالة**» وما أشبه ذلك.

(1) الاعتصام (2/256 - 258) .

وإما أن نقول: إن الحديث، وإن لم يكن في لفظه دلالة، ففي معناه ما يدل على قصده في الجملة، وبيانه تعرض لذكر الطرفين الواضحين:

أحدهما - طرف السلامة والنجاة من غير داخلة شبهة ولا إلمام بدعة، وهو قوله: «**ما أنا عليه وأصحابي**».

والثاني - طرف الإغراق في البدعة، وهو الذي تكون منه البدعة كلية أو تخرم أصلاً كليًا، جريًا على عادة الله في كتابه العزيز؛ لأنه تعالى لما ذكر أهل الخير وأهل الشر، ذكر كل فريق منهم بأجلى ما يحمل من خير أو شر ليبقى المؤمن فيها بين طرفين خائفا راجيًا، إذا جعل التنبيه بالطرفين الواضحين، فإن الخير على مراتب بعضها أعلى من بعض، والشرّ على مراتب بعضها أشد من بعض، فإذا ذكر أهل الخير الذين في أعلى الدرجات، خاف أهل الخير الذين دونهم أن لا يلحقوا بهم، أو رجوا أن يلحقوا بهم، وإذا ذكر أهل الشر الذين في أشرّ المراتب، خاف أهل الشر الذين دونهم أن يلحقوا بهم أو رجوا أن لا يلحقوا بهم.

المسألة السابعة [1] :

وهي في بيان معنى رواية أبي داود، وهي قوله ﷺ: «**وإنه سيخرج في أمتي أقوام تجارى بهم تلك الأهواء، كما يتجارى الكَلَبُ بصاحبه لا يبقى منه عرقًا ولا مفصلاً إلاّ دخله**» [2].

ومعنى هذه الرواية أنه ﷺ أخبر بما سيكون في أمته من هذه الأهواء التي افترقوا فيها إلى تلك الفرق، وأنه يكون فيهم أقوام تداخل تلك الأهواء قلوبهم؛ حتى لا يمكن في العادة انفصالها عنها وتوبتهم منها، على حدّ ما يدخل داء الكَلَبُ جسم صاحبه فلا يبقى من ذلك الجسم جزء من أجزائه ، ولا مفصل ولا غيرهما إلاّ دخله ذلك الداء وهو جريان لا يقبل العلاج ولا ينفع فيه الدواء، فكذلك صاحب الهوى، إذا دخل قلبه وأشرب حبه، لا تعمل فيه الموعظة، ولا يقبل البرهان، ولا يكترث بمن خالفه، واعتبر ذلك

(1) الاعتصام (267/2، 268) باختصار.

(2) تقدم تخريجه.

بالمتقدمين من أهل الأهواء كمعبد الجهني وعمرو بن عبيد وسواهما، فإنهم كانوا حيث لقوا مطرودين من كل جهة محجوبين عن كل لسان، مبعدين عن كل مسلم، ثم مع ذلك لم يزدادوا إلاّ تمادياً على ضلالهم، ومداومة على ما هم عليه ﴿ وَمَن يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَن تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ﴾ [المائدة: 41].

وإذا لم تبلغ البدعة بصاحبها هذه الدرجة، فهو غير مشرب حبها في قلبه كالمثال في الحديث، وكم من أهل بدعة لم يقوموا ببدعتهم قيام الخوارج وغيرهم، بل استتروا بها جداً، ولم يتعرضوا للدعاء إليها جهاراً كما فعل غيرهم، ومنهم من يعد في العلماء والرواة وأهل العدالة بسبب عدم شهرتهم بما انتحلوه. قال الشاطبي: فهذا الوجه يظهر أنه أولى الوجوه بالصواب.

فصل
في بيان أسباب الاختلاف

قال الشاطبي ما ملخصه [1]:

كل خلاف وقع فله أسباب ثلاثة قد تجتمع وتفترق:

أحدها - أن يعتقد الإنسان في نفسه أو يعتقد فيه أنه من أهل العلم والاجتهاد في الدين - ولم يبلغ تلك الدرجة - فيعمل على ذلك، ويُعد رأيه رأيًا، وخلافًا، ولكن تارة يكون ذلك في جزئي وفرع من الفروع، وتارة يكون في كليّ وأصل من أصول الدين - كان من الأصول الاعتقادية أو من الأصول العملية - فتراه آخذًا ببعض جزئيات الشريعة في هدم كلياتها؛ حتى يصير منها ما ظهر له بادي رأيه من غير إحاطة بمعانيها، ولا رسوخ في فهم مقاصدها، وهذا هو المبتدع.

---

(1) الاعتصام (172/2 - 182).

وعليه نبه الحديث الصحيح أنه ﷺ قال: «**لا يقبض الله العلم انتزاعًا ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبقَ عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلّوا وأضلّوا**»[1].

قال بعض أهل العلم: تقدير هذا الحديث يدل على أنه لا يؤتى الناس قط من قبل علمائهم، وإنما يؤتون من قبل أنه إذا مات علماؤهم أفتى من ليس بعالم، فيؤتى الناس من قبله، وقد صرف هذا المعنى تصريفًا، فقيل: «ما خان أمين قط»، قال: «ونحن نقول: ما ابتدع عالم قط، ولكنه استفتي من ليس بعالم».

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: لا يزال الناس بخير ما أخذوا العلم من أكابرهم، فإذا أخذوا عن أصاغرهم وشرارهم هلكوا.

واختلف الناس في معنى الأصاغر، فقال ابن المبارك: هم أهل البدع.

---

(1) رواه البخاري (194/1) العلم: باب كيف يقبض العلم. وفي الاعتصام، ومسلم (23/16، 24) العلم: باب رفع العلم، والترمذي في العلم.

قال الشاطبي: وهو موافق لأن أهل البدع أصاغر في العلم، ولأجل ذلك صاروا أهل بدع.

وقال الباجي: يحتمل أن يكون الأصاغر من لا علم عندهم.

ثانيهما - اتباع الهوى..

ولذلك سمى أهل البدع أهل الأهواء؛ لأنهم اتبعوا أهواءهم فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها، والتعويل عليها، حتى يصدروا عنها، بل قدموا أهواءهم واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظوراً فيها من وراء ذلك، و أكثر هؤلاء هم أهل التحسين والتقبيح ومن مَالَ إلى الفلاسفة وغيرهم، ويدخل في غمارهم من كان منهم يخشى السلاطين لنيل ما عندهم، أو طلباً للرياسة، فلابد أن يميل مع الناس بهواهم.

وقد دلّ القرآن على ذم الهوى في قوله: ﴿ **أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ** ﴾ [الجاثية: 23].

ولم يأتِ في القرآن ذكر الهوى إلاّ في معرض الذم.

حكى ابن وهب عن طاوس أنه قال: ما ذكر الله هوى في القرآن إلاّ ذمه، وقال: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ [القصص: 50].

إلى غير ذلك من الآيات.

وحكي أيضًا عن عبد الرحمن بن مهدي أن رجلاً سأل إبراهيم النخعي عن الأهواء أيها خير؟ فقال: ما جعل الله في شيء منها مثقال ذرة من خير، وما هي إلاّ زينة الشيطان، وما الأمر إلاّ الأمر الأول، يعني ما كان عليه السلف الصالح.

وعن الثوري أن رجلاً أتى ابن عباس رضي الله عنهما فقال: أنا على هواك. فقال ابن عباس: الهوى كله ضلالة أي شيء «أنا على هواك».

ثالثهما - التصميم على اتباع العوائد وإن فسدت أو كانت مخالفة للحق.

وهو اتباع ما كان عليه الآباء والأشياخ وأشباه ذلك،

وهو التقليد المذموم، فإن الله ذمّ ذلك في كتابه، كقوله: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف: 23].

ثم قال: ﴿قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ كَافِرُونَ﴾ [الزخرف: 24].

وقوله عز وجل: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ (٧٢) أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾ [الشعراء: 72-73].

فنبههم على وجه الدليل الواضح، فاستمسكوا بمجرد تقليد الآباء. فقالوا: ﴿بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: 74].

وهو مقتضى الحديث المتقدم أيضاً في قوله: «**اتخذ الناس رؤساء جهالاً**» فإنه يُشير إلى الاستنان بالرجال كيف كان.

وروي عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه: إياكم والاستنان بالرجال، فإن الرجل يعمل بعمل أهل الجنة، ثم ينقلب لعلم الله فيه فيعمل بعمل أهل النار، فيموت وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار، فينقلب لعلم الله

فيه، فيعمل بعمل أهل الجنة فيموت وهو من أهل الجنة، فإن كنتم لابد فاعلين فبالأموات لا بالأحياء. وقوله: «فبالأموات» يعني الصحابة، ومن جرى مجراهم ممن يؤخذ بقوله، ويعتمد بفتواه.

وفي ذلك إشارة إلى الأخذ بالاحتياط في الدين؛ ولذلك قيل: لا تنظر إلى عمل العالم ولكن سله يصدقك.

ولا ينبغي لأحد أن يعتمد على عمل أحد البتة، حتى يتثبت فيه ويسأل عن حكمه.

ثم قال ما ملخصه.. [1]

هذه الأسباب الثلاثة راجعة في التحصيل إلى وجه واحد، وهو الجهل بمقاصد الشريعة والتخرص على معانيها بالظن من غير تثبت، أو الأخذ فيها بالنظر الأول، ولا يكون ذلك من راسخ في العلم، ألم ترَ إلى الخوارج كيف خرجوا عن الدين كما يخرج السهم من الصيد المرمي؟ لأن رسول

(1) الاعتصام (2/182 - 184).

الله ﷺ وصفهم بأنهم يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم، أي لا يفقهونه؛ لأنه لا يصل إلى قلوبهم؛ لأن الفهم راجع إلى القلب، فإذا لم يصل إلى القلب لم يحصل فيه فهم على حال، وإنما يقف عند محل الأصوات والحروف فقط، وهو الذي يشترك فيه من يفهم ومن لا يفهم، وما تقدم أيضًا من قوله ﷺ: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا**» إلى آخره، ومما يوضح ذلك ما أخرجه ابن وهب عن بكير أنه سأل نافعًا كيف رأى ابن عمر في الحرورية[1]؟ قال: يراهم شرار خلق الله، إنهم انطلقوا إلى آيات أُنزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين.

وقال نافع: إن ابن عمر كان إذا سُئل عن الحرورية، قال: يُكفّرون المسلمين، ويستحلون دماءهم وأموالهم، وينكحون النساء في عددهم، وتأتيهم المرأة فينكحها الرجل منهم ولها زوج، فلا أعلم أحداً أحق بالقتال منهم.

---

(1) **الحرورية**: هم الخوارج، وسموا بذلك لأنهم نزلوا بمكان يسمى حروراء.

فصل

في بيان الفرقة الناجية والطائفة الظاهرة

قوله ﷺ في وصف الفرقة الناجية: «وهي الجماعة» يحتاج إلى تفسير حتى نعرف مراد الشارع ﷺ، فقد اختلف الناس في الجماعة المرادة على خمسة أقوال[1]:

أحدها - إنها السواد الأعظم من أهل الإسلام، وهو الذي يدل عليه كلام أبي غالب إن السواد الأعظم هم الناجون من الفرق.

وسُئل أبو مسعود الأنصاري عن الفتنة فقال: عليك بالجماعة؛ فإن الله لم يكن ليجمع أمة محمد ﷺ على ضلالة، واصبر حتى تستريح أو يستراح من فاجر.

والثاني - أنها جماعة أئمة العلماء المجتهدين، فمن خرج مما عليه علماء الأمة مات ميتة جاهلية؛ لأن جماعة الله

(1) الاعتصام (260 - 262) بتصرف.

العلماء، جعلهم الله حجة على العالمين، وهم المعنيون بقوله ﷺ: «إن الله لن يجمع أمتي على ضلالة»[1].

فمعنى: «لن يجمع أمتي» لن يجتمع علماء أمتي على ضلالة.

وهذا قول عبد الله بن المبارك وإسحاق بن راهويه، وجماعة من السلف، وهو رأي الأصوليين، فقيل لعبد الله ابن المبارك: من الجماعة الذين ينبغي أن يقتدي بهم؟ قال: أبو بكر وعمر – فلم يزل يحسب حتى انتهى إلى محمد بن ثابت والحسين بن واقد – فقيل: هؤلاء ماتوا، فمن الأحياء – قال: أبو حمزة السكري.

والثالث - أن الجماعة هي الصحابة على الخصوص، فإنهم الذين أقاموا عماد الدين، وأرسوا أوتاده، وهم الذين لا يجتمعون على ضلالة أصلاً، وقد يمكن فيمن سواهم.

روى ابن وهب عن مالك قال: كان عمر بن عبد العزيز

(1) الترمذي (11/9) وقال: غريب من هذا الوجه.

يقول: سنّ رسول الله ﷺ وولاة الأمر من بعده سننًا، الأخذ بها تصديقًا لكتاب الله، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله، ليس لأحد تبديلها ولا تغييرها، ولا النظر فيما خالفها، من اهتدى بها مهتد، ومن استنصر بها منصور، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين، ولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيرًا. قال مالك: فأعجبني عزم عمر على ذلك.

والرابع - أن الجماعة هي جماعة أهل الإسلام إذا أجمعوا على أمر، فواجب على غيرهم من أهل الملل اتباعهم، وهم الذين ضمن الله لنبيه ﷺ أن لا يجمعهم على ضلالة، فإن وقع بينهم اختلاف، فواجب تعرف الصواب فيما اختلفوا فيه.

قال الشافعي: الجماعة لا تكون فيها غفلة عن معنى كتاب الله، ولا سُنّة ولا قياس، وإنما تكون الغفلة في الفرقة.

والخامس - ما اختاره الطبري الإمام من أن الجماعة

جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير، فأمر ﷺ بلزومه، وقد قال ﷺ: «**من جاء إلى أمتي ليفرق جماعتهم فاضربوا عنقه كائناً من كان**»

فهذا معنى الأمر بلزوم الجماعة.

والتحقيق في المسألة:

أن الجميع اتفقوا على اعتبار: أهل العلم والاجتهاد، سواء ضموا إليهم العوام أم لا، فإن لم يضموا إليهم فلا إشكال؛ لأن الاعتبار إنما هو بالسواد الأعظم من العلماء المعتبر اجتهادهم، فمن شذّ عنهم فمات فميتته جاهلية، وإن ضموا إليهم العوام فبحكم التبع؛ لأنهم غير عارفين بالشريعة.

قال إسحاق: لو سألت الجهال عن السواد الأعظم لقالوا: جماعة الناس، ولا يعلمون أن الجماعة عالم متمسك بأثر النّبيّ ﷺ وطريقه، فمن كان معه وتبعه فهو الجماعة .اهـ.

ولعل الرواية الأخرى للحديث أوضح بيان للجماعة، وهي قوله ﷺ: «**ما أنا عليه وأصحابي**»

والمقصود: من كان على مثل جماعة الصحابة رضي الله عنهم، وذلك قبل ظهور البدع والاختلاف.

قال ابن مسعود رضي الله عنه: «إنكم قد أصبحتم اليوم على الفطرة، وإنكم ستحدثون، ويحدث لكم، فإذا رأيتم محدثة فعليكم بالعهد الأول».

وابن مسعود رضي الله عنه قال هذا في زمن الخلفاء الراشدين.

وروى ابن حميد عن مالك قال: لم يكن شيء من هذه الأهواء في عهد النّبيّ ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، وإنما ظهرت البدع وافترقت الأمة في آخر عصر الصحابة رضي الله عنهم.

فالمقصود بالفرقة الناجية من كانت على شاكلة الجماعة الأولى، قبل أن تظهر فيها الأهواء والبدع.

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: الجماعة ما وافق الحق، و إن كنت وحدك.

وفي رواية: إن جمهور الناس فارقوا الجماعة وإن الجماعة ما وافق طاعة الله عز وجل.

قال أبو شامة في كتاب «الحوادث والبدع»: حيث جاء الأمر بلزوم الجماعة، فالمراد به لزوم الحق واتباعه، وإن كان المتمسك به قليلاً، والمخالف له كثيراً؛ لأن الحق هو الذي كانت عليه الجماعة الأولى من عهد النّبيّ ﷺ وأصحابه، ولا نظر إلى كثرة أهل البدع.

وقال نعيم بن حماد: إذا فسدت الجماعة فعليك بما كانت عليه الجماعة قبل أن تفسد، وإن كنت وحدك فإنك أنت الجماعة حينئذ. ذكره البيهقي وغيره.

وقال ابن القيم ما ملخصه [1]:

وقد جعل بعض الناس السُّنَّة بدعة، والمعروف منكراً؛ لقلّة أهلهم وتفردهم في الأعصار والأمصار. وقالوا: من شذّ شذّ في النار، وما عرفوا أن الشاذ من خالف الحق، فإن كان الناس كلهم إلاّ واحداً خالفوا الحق فهم الشاذون، وذلك الواحد هو الجماعة.

(1) إعلام الموقعين (397/3، 398) مكتبة الكليات الأزهرية.

وقد شذّ الناس في زمن الإمام أحمد بن حنبل إلاّ نفراً يسيراً، فكان ذلك النفر هم الجماعة، وكان القضاة والمفتون والخليفة وأتباعهم هم الشاذين، وكان الإمام أحمد وحده هو الجماعة، ولما لم تتحمل هذا عقول الناس كلهم، قالوا للخليفة: يا أمير المؤمنين، أتكون أنت وقضاتك وولاتك والفقهاء والمفتون كلهم على الباطل وأحمد وحده هو على الحق؟ فلم يتسع علمه لذلك، فأخذه بالسياط والعقوبة بعد الحبس الطويل، ثم ظهر الحق وأهله وبطل ما كانوا يدعون .اهـ.

ومما يؤيد ما ذكرناه من أن الفرقة الناجية من كان على شاكلة الجماعة الأولى قبل أن تظهر فيها الأهواء والبدع، قوله ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك**»[1].

فهذه الطائفة الظاهرة لاشك أنها الفرقة الناجية المتمسكة بما كان عليه الصدر الأول من هذه الأمة.

البخاري (293/10) .

قال في معارج القبول[1]:

وقد أخبر الصادق المصدوق ﷺ أن الفرقة الناجية هم من كان على مثل ما كان عليه هو وأصحابه، وليس أحد من هؤلاء كذلك بل إنهم قد ضلّوا كثيراً وضلّوا عن سواء السبيل؛ وذلك لأنه لا يعرف ما كان عليه النّبيّ ﷺ وأصحابه إلاّ من طريق سننه المروية، وآثاره المصطفوية، التي هي الشريعة الغراء والمحجة البيضاء، وهؤلاء من أبعد الناس عنها، وأنفرهم منها.

وإنما تصلح هذه الصفة لحملتها وحفاظها، المنقادين لها، المتمسكين بها، الذابين عنها، يقفون عندها، ويسيرون بسيرها لا ينحرفون عنها يميناً ولا شمالاً، ولا يقدمون عليها لأحد مقالاً، ولا يبالون من خالفهم ولا من خذلهم؛ حتى يأتي أمر الله تبارك وتعالى. أعني بذلك أئمة الحديث وجهابذة السُّنَّة، وجيش دولتها، المرابطين على ثغورها،

(1) معارج القبول لحافظ بن أحمد حكمي (19/1) طبعة المكتبة السلفية.

الحافظين حدودها الحامين حوزتها، وفقهم الله للاستضاءة بنورها، والاهتداء بهديها القويم، وهداهم لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، فآمنوا بما أخبر الله به في كتابه، وأخبر به عبده ورسوله محمد ﷺ في سنته وتلقوه بالقبول والتسليم، إثباتًا بلا تكييف ولا تمثيل، وتنزيهًا بلا تحريف ولا تعطيل، فهم الوسط في فرق هذه الأمة، كما أن هذه الأمة هي الوسط في الأمم، وأولى الناس بوصف الطائفة الظاهرة على الحق المنصورة إلى قيام الساعة، هم أهل العلم وأصحاب الحديث، وبذلك فسّر سلف الأمة قوله ﷺ:

«لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق».

قال عبد الله بن المبارك: هم عندي أصحاب الحديث.

وقال محمد بن إسماعيل البخاري: هم أصحاب الحديث.

وصحح الحافظ ابن حجر عن الإمام أحمد أنه سُئل عن

معنى هذا الحديث فقال: إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث، فلا أدري من هم؟ وروى الخطيب عن أبي حاتم قال: سمعت أحمد بن سنان وذكر الحديث: «**لا تزال طائفة من أمتي على الحق**» فقال: هم أهل العلم وأصحاب الآثار.

قال الألباني - رحمه الله -[1]:

وقد يستغرب بعض الناس تفسير هؤلاء الأئمة للطائفة الظاهرة، والفرقة الناجية بأنهم أهل الحديث، ولا غرابة في ذلك إذا تذكرنا ما يأتي:

أولاً - أن أهل الحديث هم بحكم اختصاصهم في دراسة السُّنَّة، وما يتعلق بها من معرفة تراجم الرواة وعلل الحديث وطرقه، أعلم الناس قاطبة بسُنَّته ﷺ وهديه وأخلاقه وغزواته وما يتصل به.

ثانيًا - أن الأمة انقسمت إلى فرق ومذاهب، لم تكن

(1) الصحيحة (1/2-116) في شرح الحديث رقم 270 .

في القرن الأول، ولكل مذهب أصوله وفروعه وأحاديثه التي يستدل بها ويعتمد عليها، وأن المتمذهب بواحد منها يتعصب له ويتمسك بكل ما فيه، دون أن يلتفت إلى المذاهب الأخرى، وينظر لعله يجد فيها من الأحاديث ما لا يجده في مذهبه الذي قلده.

فإنّ من الثابت لدى أهل العلم، أن في كل مذهب من السُّنَّة والأحاديث ما لا يوجد في المذهب الآخر، فالمتمسك بالمذهب الواحد يضل ولابد عن قسم عظيم من السُّنَّة المحفوظة لدى المذاهب الأخرى وليس على هذا أهل الحديث فإنهم يأخذون بكل حديث صحّ بإسناده في أي مذهب كان، ومن أي طائفة كان راويه ما دام أنه مسلم ثقة، حتى لو كان شيعيًا أو قدريًا، أو خارجيًا، فضلاً عن أن يكون حنفيًا أو مالكيًا، أو غير ذلك.

وقد صرح بهذا الإمام الشافعي – رحمه الله – حين خاطب الإمام أحمد بقوله: «أنتم أعلم بالحديث مني، فإذا

جاءكم الحديث صحيحًا فأخبرني به حتى أذهب إليه سواء كان حجازيًّا أو كوفيًا أو مصريًّا».

فأهل الحديث – حشرنا الله معهم – لا يتعصبون لقول شخص معيّن مهما علا وسما حاشا محمد ﷺ، بخلاف غيرهم ممن لا ينتمي إلى أهل الحديث والعمل به، فإنهم يتعصبون لأقوال أئمتهم، وقد نهوهم عن ذلك، كما يتعصب أهل الحديث لأقوال نبيهم.

فلا عجب بعد هذا البيان أن يكون أهل الحديث هم الطائفة الظاهرة، والفرقة الناجية، بل والأمة الوسط، الشهداء على الخلق.

ثم نقل الألباني - حفظه الله - عن الخطيب البغدادي ما ملخّصه [1]:

وقد جعل الله أهله أركان الشريعة، وهدم بهم كل بدعة شنيعة، فهم أمناء الله في خليقته، والواسطة بين النّبيّ ﷺ

(1) من مقدمة كتاب «شرف أصحاب الحديث».

وأمته، والمجتهدون في حفظ ملّته، أنوارهم زاهرة، وفضائلهم سائرة، وآياتهم باهرة، ومذاهبهم ظاهرة، وحججهم قاهرة، وكل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه، وتستحسن رأيًا تعكف عليه سوى أصحاب الحديث، فإن الكتاب عدّتهم، والسُّنَّة حجتهم، والرسول فئتهم، وإليه نسبتهم، لا يعرجون على الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء، يقبل منهم ما رووا عن الرسول، وهم المأمنون عليه العدول، حفظة الدين وخزنته، وأوعية العلم وحملته، إذا اختلف في حديث كان إليهم الرجوع، فما حكموا به فهو المقبول المسموع.

منهم كل عالم فقيه، وإمام رفيع نبيه، وزاهد في قبيلة، ومخصوص بفضيلة، وقارئ متقن وخطيب مُحسن، وهم الجمهور العظيم، وسبيلهم السبيل المستقيم، وكل مبتدع باعتقادهم يتظاهر، وعلى الإفصاح بغير مذاهبهم لا يتجاسر، من كادهم قَسَمَه الله، ومن عاندهم خذله الله، لا

يضرهم من خذلهم، ولا يفلح من اعتزلهم، المحتاط لدينه إلى إرشادهم فقير، وبصر الناظر بالسوء إليهم حسير، وإن الله على نصرهم لقدير.

فقد جعل رب العالمين الطائفة المنصورة حراس الدين، وصرف عنهم كيد الكائدين؛ لتمسكهم بالشرع المتين، واقتفائهم آثار الصحابة والتابعين، فشأنهم حفظ الآثار، وقطع المفاوز والقفار، وركوب البراري والبحار، في اقتباس ما شرع الرسول المصطفى، لا يعرجون منه إلى رأي ولا هوى.

قبلوا شريعته قولاً وفعلاً، وحرسوا سنته حفظًا ونقلاً، حتى ثبتوا بذلك أصلها، وكانوا أحق بها وأهلها، وكم من ملحد يروم أن يخلط بالشريعة ما ليس منها .

والله تعالى يذب بأصحاب الحديث عنها، فهم الحفاظ لأركانها والقوامون بأمرها وشأنها. إذا صدف عن الدفاع عنها، فهم دونها يناضلون «أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون» اهـ.

فائدة: جاء في مناقب الإمام أحمد (ص311) لابن الجوزي - رحمه الله - [1]: «قيل للإمام أحمد بن حنبل أيام المحنة - أي أيام ظهور المعتزلة على أهل السُّنَّة، ودعوتهم الناس بسلطان الدولة إلى القول بخلق القرآن - : يا أبا عبد الله، ألا ترى الحق كيف ظهر عليه الباطل. فقال: كلاّ؛ إن ظهور الباطل على الحق أن تنتقل القلوب من الهدى إلى الضلالة، وقلوبنا بعد لازمة للحق».

ونختم هذا الفصل بشهادة عظيمة لأهل السُّنَّة من عالم من كبار علماء الحنفية في الهند وهو أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي (1264-1304 هـ).

قال - رحمه الله - [2]:

«ومن نظر بنظر الإنصاف، وغاص في بحار الفقه والأصول متجنبًا الاعتساف، يعلم علمًا يقينيًّا أن أكثر

(1) نقلاً عن رسالة المسترشدين للمحاسبي، بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة (هامش 84) - دار السلام.

(2) نقلاً عن السلسلة الصحيحة (119/2/1، 120).

المسائل الفرعية والأصلية التي اختلف العلماء فيها، فمذهب المحدثين فيها أقوى من مذاهب غيرهم، وإني كلما أسير في شعب الاختلاف أجد قول المحدثين فيه قريباً من الإنصاف، فلله درُّهُم، وعليه شكرهم (كذا) كيف لا وهم ورثة النّبيّ ﷺ حقًّا، ونواب شرعه صدقًا، حشرنا الله في زمرتهم، وأماتنا على حبهم وسيرتهم» آمين.

فصل
في ذم الرأي

قال الشاطبي - رحمه الله -[1] :

أعظم تلك الفرق فتنة على الأمة أهل القياس، ولا كل قياس، بل القياس على غير أصل، فإن أهل القياس متفقون على أن القياس على غير أصل لا يصح، وإنما يكون على أصل من كتاب أو سُنَّة صحيحة أو إجماع معتبر، فإذا لم يكن للقياس أصل - وهو القياس الفاسد - فهو الذي لا يصح أن يوضع في الدين، فإنه يؤدي إلى مخالفة الشرع وأن يصير الحلال بالشرع حرامًا بذلك القياس، والحرام حلالاً، فإن الرأي من حيث هو رأي لا ينضبط إلى قانون شرعي إذا لم يكن له أصل شرعي، فإن العقول تستحسن ما لا يُستحسن شرعًا، وتستقبح ما لا يستقبح شرعًا.

(1) الاعتصام (282/2، 283) بتصرف واختصار.

وإذا كان كذلك القياس على غير أصل فتنة. اهـ.

وقال في موضع آخر[1]:

ومعلوم أن هذه الآثار الذامة للرأي، لا يُمكن أن يكون المقصود بها ذمّ الاجتهاد على الأصول في نازلة لم توجد في كتاب ولا سُنَّة ولا إجماع ممن يعرف الأشباه والنظائر، ويفهم معاني الأحكام فيقيس قياس تشبيه وتعليل، قياساً لم يعارضه ما هو أولى منه، فإن هذا ليس فيه تحليل وتحريم ولا العكس، وإنما القياس الهادم للإسلام، المعارض للكتاب والسُّنَّة، أو ما عليه سلف الأمة أو معانيها المعتبرة. اهـ.

عن سهل بن حنيف قال: «يا أيها الناس اتهموا رأيكم على دينكم، لقد رأيتني يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أرد أمر رسول الله ﷺ لرددته»[2].

---

(1) الاعتصام (285/2) بتصرف واختصار.

(2) البخاري (282/13) الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة: باب ما يذكر في ذم الرأي وتكلف القياس.

قال الحافظ - رحمه الله - [1]:

قوله: «اتهموا رأيكم على دينكم» أي لا تعملوا في أمر الدين بالرأي المجرد الذي لا يستند إلى أصل من الدين، وهو كنحو قول عليّ فيما أخرجه أبو داود بسند حسن.

«لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخفّ أولى من أعلاه» وقد جاء عمر نحو قول سهلٍ ولفظه «اتقوا الرأي في دينكم» أخرجه البيهقي في المدخل هكذا مختصراً، وأخرجه هو والطبري والطبراني مطولاً بلفظ «اتهموا الرأي على الدين، فلقد رأيتني أرد أمر رسول الله ﷺ برأيي واجتهادي. فوالله ما آلوا عن الحق» وذلك يوم أبي جندل حتى قال لي رسول الله ﷺ: «تراني أرضى وتأبى».

والحاصل: أن المصير إلى الرأي إنما يكون عند فقد النص، وإلى هذا يومئ قول الشافعي فيما أخرجه البيهقي بسند صحيح إلى أحمد بن حنبل سمعت الشافعي يقول: القياس عند الضرورة، ومع ذلك فليس العامل برأيه على ثقة

من أنه وقع على المراد من الحكم في نفس الأمر، وإنما عليه بذل الوسع في الاجتهاد ليؤجر ولو أخطأ وبالله التوفيق.

وأخرج البيهقي من طريق الشعبي عن عمرو بن حريث عن عمر قال: «إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، فقالوا بالرأي فضلوا وأضلّوا» فظاهر في أنه أراد ذمّ من قال بالرأي مع وجود النص من الحديث لإغفاله التنقيب عليه، وأولى منه باللوم من عرف النص وعمل بما عارضه من الرأي، وتكلف لرده بالتأويل، وإلى ذلك الإشارة بقوله في الترجمة وتكلف القياس والله أعلم.

قال أبو عمر بن عبد البر بعد أن ساق الآثار في ذم الرأي ما ملخصه (1):

اختلف العلماء في الرأي المقصود إليه بالذم فقالت

(1) جامع بيان العلم وفضله (482 - 494) باختصار وتصرف – الطبعة الثانية – المطبعة الفنية.

طائفة: الرأي المذموم هو البدع المخالفة للسنن في الاعتقاد كرأي جهم وسائر مذاهب أهل الكلام؛ لأنهم قوم قياسهم وآراؤهم في ردّ الأحاديث، فقالوا: لا يجوز أن يرى الله عز وجل في القيامة؛ لأنه عز وجل يقول: ﴿**لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ**﴾ [الأنعام: 103].

فردوا قول رسول الله ﷺ: «**إنكم ترون ربكم يوم القيامة**»[1].

وتأولوا في قول الله عز وجل: ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾ [القيامة: 22-23]. تأويلاً لا يعرفه أهل اللسان ولا أهل الأثر وقالوا: لا يجوز أن يسأل الميت في قبره لقول الله عز وجل: ﴿**أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ**﴾ [غافر: 11].

فردوا الأحاديث المتواترة في عذاب القبر وفتنته، وردوا الأحاديث في الشفاعة على تواترها، وقالوا: لن يخرج من

(1) رواه البخاري (33/2) ومسلم في الإيمان بمعناه، والنسائي.

النار من دخل فيها. وقالوا: لا نعرف حوضًا ولا ميزانًا ولا نعقل ما هذا، وردوا السنن في ذلك كله برأيهم وقياسهم إلى أشياء يطول ذكرها من كلامهم في صفات الباري تبارك وتعالى.

وقال جماعة من أهل العلم: إنما الرأي المذموم المعيب المهجور الذي لا يحل النظر فيه ولا الاشتغال به، الرأي المبتدع وشبهه من ضروب البدع.

وروي بسنده عن الإمام أحمد قال: لا نكاد نرى أحداً نظر في هذا الرأي إلاّ وفي قلبه دغل.

وقال آخرون وهم جمهور أهل العلم: الرأي المذموم المذكور في هذه الآثار عن النّبيّ ﷺ، وعن أصحابه والتابعين هو القول في أحكام شرائع الدين بالاستحسان والظنون، والاشتغال بحفظ المعضلات والأغلوطات، ورد الفروع والنوازل بعضها على بعض قياسًا دون ردها على أصولها، والنظر في عللها واعتبارها، فاستعمل فيها الرأي

قبل أن تنزل وفرعت وشقت قبل أن تقع، وتكلم فيها قبل أن تكون بالرأي المشارع للظن، قالوا: ففي الاشتغال بهذا والاستغراق فيه تعطيل للسنن، والحث على جهلها، وترك الوقوف على ما يلزم الوقوف عليها منها، ومن كتاب الله عز وجل ومعانيه، واحتجوا على صحة ما ذهبوا إليه من ذلك بأشياء:

منها: عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: لا تسألوا على ما لم يكن؛ فإني سمعت عمر يلعن من سأل عن ما لم يكن.

ومنها: عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: كره رسول الله ﷺ المسائل وعابها [1].

ومنها: ما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النّبيّ ﷺ قال: «**ذروني ما تركتكم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء**

---

(1) رواه البخاري (321/9)، ومسلم (120/10)، وأبو داود، والنسائي.

فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بشيء فخذوا منه ما استطعتم»[1].

قالوا: ومن تدبّر الآثار المروية – في ذم الرأي – المرفوعة، وآثار الصحابة والتابعين في ذلك علم أنه ما ذكرنا قالوا: أما ترى أنهم كانوا يكرهون الجواب في مسائل الأحكام ما لم تنزل، فكيف بوضع الاستحسان والظنّ والتكلف ونظير ذلك واتخاذه دينًا.

عن مسروق قال: سألت أُبيّ بن كعب عن مسألة، فقال: أكانت هذه بعد؟ قلت: لا. قال: فأجمني[2] حتى تكون.

وذكر ابن وهب وعتيق أنهما سمعا مالك بن أنس يقول: لم يكن من أمر الناس ولا من مضى من سلفنا ولا أدركت أحدًا اقتدى به يقول في شيء: هذا حلال وهذا حرام، ما كانوا يجترئون على ذلك، وإنما كانوا يقولون:

---

(1) رواه مسلم (101/10) والنسائي (110/5، 111).

(2) أي: أنظرني.

نكره هذا ونرى هذا حسنًا، ونتقي هذا، ولا نرى هذا. وزاد عتيق بن يعقوب: ولا يقولون: حلال وحرام، أما سمعت قول الله عز وجل: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَالاً قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: 59].

الحلال ما أحله الله ورسوله، والحرام ما حرمه الله ورسوله.

وقد روي عن مالك أنه قال في بعض ما كان ينزل فيُسئل عنه فيجتهد فيه رأيه ﴿إِن نَّظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: 32].

ولقد أحسن أبو العتاهية حيث قال:

وما كل الظنون تكون حقًا

ولا كل الصواب على القياس

قال أبو عمر[1] :

ليس لأحد من علماء الأمة يثبت حديثًا عن النّبيّ ﷺ، ثم يرده دون ادعاء نسخ عليه بأثر مثله أو إجماع أو بعمل يجب على أصله الانقياد إليه أو طعن في سنده، ولو فعل ذلك أحد سقطت عدالته فضلاً عن أن يتخذ إمامًا ولزمه اسم الفسق.

وقال بعضهم:

تجنب ركوب الرأي فالرأي ريبة
عليك بآثار النّبيّ محمد
فمن يركب الآراء يعم عن الهدى
ومن يتبع الآثار يهد ويحمد

وقال آخر:

انظر بعين الهدى إن كنت ذا نظر
فإنما العلم مبني على الأثر
لا ترضى غير رسول الله متبعًا
ما دمت تقدر في حكم على خبر

(1) جامع البيان (397) .

فصل

في علامات أهل البدع

لأهل البدع علامات إجمالية وعلامات تفصيلية، أي تخص كل بدعة، ونحن نشير - بإذن الله تعالى - إلى العلامات الإجمالية؛ لأن ذكرها في الجملة يفيد الأمة الخوف من الوقوع فيها.

فمن العلامات الإجمالية ما ذكره ابن القيم - رحمه الله - في شفاء العليل:

ولم يزل أهل الكلام الباطل المذموم موكلين برد أحاديث رسول الله ﷺ التي تخالف قواعدهم الباطلة، وعقائدهم الفاسدة، كما ردوا أحاديث الرؤية، وأحاديث علو الله على خلقه، وأحاديث صفاته القائمة به، وأحاديث الشفاعة، وأحاديث نزوله إلى السماء الدنيا، ونزوله إلى الأرض

للفصل بين عباده، وأحاديث تكلمه بالوحي كلاماً يسمعه من شاء من خلقه حقيقة، إلى أمثال ذلك، وكما ردت الخوارج والمعتزلة أحاديث فضائل الخلفاء الراشدين، وغيرهم من الصحابة، وكما ردت المعطلة أحاديث الصفات والأفعال الاختيارية، وكما ردت القدرية المجوسية أحاديث القدر السابق، وكل من أصل أصلاً لم يؤصّله الله ورسوله قاده قسراً إلى ردّ السُّنَّة وتحريفها عن مواضعها؛ فلذلك لم يؤصل حزب الله ورسوله أصلاً غير ما جاء به الرسول ﷺ، فهذا أصلهم الذي عليه يعولون، وجنتهم التي إليها يرجعون.

ومن علاماتهم اتباع المتشابه من القرآن، والإعراض عن المحكم:

قال الله عز وجل: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ [آل عمران: 7].

قال الشاطبي - رحمه الله - : ومعنى التشابه ما أشكل معناه ولم يُبين مغزاه سواء كان من المتشابه الحقيقي - كالمجمل من الألفاظ - أو من المتشابه الإضافي، وهو ما يحتاج في بيان معناه الحقيقي إلى دليل خارجي.

وإن كان في نفسه ظاهر المعنى لبادى الرأي، كاستشهاد الخوارج على إبطال التحكيم بقوله: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ﴾ [يوسف: 67].

فإن ظاهر الآية صحيح على الجملة، وأما على التفصيل فيحتاج إلى البيان، وهو ما تقدم ذكره لابن عباس رضي الله عنهما؛ لأنه بيّن أن الحكم لله تارة بغير تحكيم؛ لأنه إذا أمرنا بالتحكيم فالحكم به حكم الله.

ومن علاماتهم اتباع الهوى:

كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: 50].

وقوله: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: 23].

وأصل الفرق إما هو الجهل بمواقع السُّنَّة، وهو الذي نبّه عليه الحديث: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من صدور الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، فإذا لم يبقَ عالمًا اتخذ الناس رؤساء جهالاً، فسألوا فأفتوا بغير علم، فضلّوا وأضلّوا**»[1].

وقال تعالى: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ**﴾ والزيغ هو الميل عن الحق؛ اتباعًا للهوى.

ومن علاماتهم[2]:

الفرقة التي نبّه الله عليها بقوله: ﴿**وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ**﴾ [آل عمران: 105].

---

(1) البخاري (194/1) ومسلم (223/16، 224) والترمذي.

(2) باختصار من الاعتصام للشاطبي (231/2، 232، 233).

وهذا التفريق هو الذي يصير الفرقة الواحدة فرقًا، والشيعة الواحدة شيعًا.

قال العلماء: صاروا فرقًا لاتباع أهوائهم، وبمفارقة الدين تشتت أهواؤهم فافترقوا، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 159].

ثم برأه منهم بقوله: ﴿لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ وهم أصحاب البدع وأصحاب الضلالات والكلام فيما لم يأذن الله فيه ولا رسوله.

وقد اختلف أصحاب الرسول ﷺ في أحكام الدين، ولم يتفرقوا ولا صاروا شيَعًا؛ لأنهم لم يفارقوا الدين، وإنما اختلفوا في الاجتهاد والاستنباط من الكتاب والسُّنَّة فيما لم يجدوا فيه نصًّا.

واختلفت في ذلك أقوالهم، فصاروا محمودين؛ لأنهم اجتهدوا فيما أمروا به، كاختلاف أبي بكر وعمر وعليّ

وزيد في الجد مع الأم، وقول عمر وعليّ في أمهات الأولاد، وخلافهم في الفريضة المشتركة، وخلافهم في الطلاق قبل النكاح، وفي البيوع وغير ذلك، وكانوا مع ذلك أهل مودة وتناصح، وأخوة الإسلام فيما بينهم قائمة.

فلما حدثت الأهواء المردية التي حذّر منها رسول الله ﷺ، وظهرت العداوات وتحزب أهلها فصاروا شيعًا - دلّ على أنه إنما حدث ذلك من المسائل المحدثة التي ألقاها الشيطان على أفواه أوليائه، والإسلام يدعو إلى الإلفة والتحاب والتراحم والتعاطف، فكل رأي أدى إلى خلاف ذلك فخارج عن الدين.

وكانت هذه العلامة ظاهرة في الخوارج الذين أخبر النّبيّ ﷺ عنهم بقوله: «**يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان**» وأي فرقة توازي هذه الفرقة التي بين أهل الإسلام

وأهل الكفر؟ وهي موجودة في سائر من عُرف من الفرق، أو ادعى ذلك فيهم.

ومن علاماتهم: كثرة الجدال:

لا يقصدون اتباع الحق، والجدال على هذا الوجه لا ينقطع، وشأن هذا الجدال أنه شاغلٌ عن ذكر الله، وعن الصلاة كالنرد والشطرنج وغيرهما.

وقد نقل عن حماد بن زيد أنه قال: جلس عمرو بن عبيد وشبيب بن شيبة ليلة يتخاصمان إلى طلوع الفجر.

قال: فلما صلّوا جعل عمرو يقول: هيه أبا معمر، هيه أبا معمر، فإذا رأيتم أحداً شأنه أبداً الجدال في المسائل مع كل أحد من أهل العلم، ثم لا يرجع ولا يرعوي، فاعلموا أنه زائغ القلب، مُتبعٌ للمتشابه فاحذروه.

ومن علاماتهم: تعظيم أئمة الاتحاد والزندقة:

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - [1]:

تجد عامة أهل الكلام ومن أعرض عن جادة السلف - إلاّ من عصم الله - يُعظّمون أئمة الاتحاد، بعد تصريحهم في كتبهم بعبارات الاتحاد، ويتكلفون لها محامل غير ما قصدوه، ولهم في قلوبهم من الإجلال والتعظيم، والشهادة بالإمامة والولاية لهم، وأنهم أهل الحقائق ما الله به عليم.

هذا ابن عربي يُصرح في نصوصه أن الولاية أعظم من النبوة، بل أكمل من الرسالة ومن كلامه:

مقام النبوة في برزخ
فويق الرسول ودون الولي

وبعض أصحابه يتأولون ذلك، بأن ولاية النّبيّ ﷺ أفضل من نبوته، وكذلك ولاية الرسول ﷺ أفضل من

(1) نقض المنطق (140، 141).

رسالته، أو يجعلون ولايته حاله مع الله، ورسالته حاله مع الخلق، وهذا من بليغ الجهل، فإن الرسول إذا خاطب الخلق وبلغهم الرسالة لم يُفارق الولاية، بل هو وليّ الله في تلك الحال، كما هو وليّ الله في سائر أحواله؛ فإنه وليّ الله ليس عدوًّا له في شيء من أحواله، وليس حاله في تبليغ الرسالة دون حاله إذا صلى ودعا الله وناجاه.

ومن علاماتهم ذمهم من مدحه الله ورسوله:

واتفق السلف الصالح رضي الله عنهم على مدحهم والثناء عليهم وأصل هذه العلامة من الاعتبار تكفير الخوارج – الصحابة الكرام رضي الله عنهم – واعتقاد الشيعة ردة الصحابة إلاّ ستة.

وروي عن إسماعيل بن علية، قال: حدّثني اليسع، قال: تكلم واصل بن عطاء يومًا – يعني المعتزلي – فقال عمرو بن عبيد: ألا تسمعون؟ ما كلام الحسن وابن سيرين عندما تسمعون إلاّ خرقة حيض ملقاة.

ومن علاماتهم ما ذكره شيخ الإسلام [1]:

أنهم أعظم شكًّا واضطرابًا وأضعف الناس علمًا ويقينًا، وهذا أمر يجدونه في أنفسهم، ويشهده الناس منهم، وشواهد ذلك أعظم من أن تُذكر هنا، وإنما فضيلة أحدهم باقتداره على الاعتراض والقدح والجدل، و من المعلوم أن يكون بمنزلة العامي، ومازال أئمتهم يُخبرون بعدم الأدلة والهدى في طريقهم حتى قال أبو حامد الغزالي: «أكثر الناس شكًّا عند الموت أهل الكلام».

وهذا أبو عبد الله الرازي من أعظم الناس في هذا الباب – باب الحيرة والشك والاضطراب – وقال أبو وصل وكان من أبرعهم في الفلسفة والكلام: «أستلقي على قفاي وأضع الملحفة على نصف وجهي، ثم أذكر المقالات وحجج هؤلاء وهؤلاء، واعتراض هؤلاء وهؤلاء، حتى يطلع الفجر، ولم يترجح عندي شيء».

(1) نقض المنطق (25) .

ولهذا أنشد الخطابي وهو صاحب المعالم:

حجج تهافت كالزجاج تخالها

حقًا وكل كاسر مكسور

وقال في مجموع الفتاوى[1]:

وتجد عامة هؤلاء الخارجين عن منهاج السلف من المتكلمة والمتصوفة يعترف بذلك، إما عند الموت وإما قبل الموت.

هذا أبو الحسن الأشعري نشأ في الاعتزال أربعين عامًا يناظر عليه، ثم رجع عن ذلك، وصرح بتضليل المعتزلة، وبالغ في الرد عليهم.

وهذا أبو حامد الغزالي (مع فرط ذكائه وتألهه ومعرفته بالكلام والفلسفة، وسلوك طريق الزهد والرياضة والتصوف ينتهي في هذه المسائل إلى الوقوف والحيرة، ويحيل في آخر

مجموع الفتاوى (72/4، 73) باختصار.

أمره على طريقة أهل الكشف، وإن كان بعد ذلك رجع إلى طريقة أهل الحديث) وصنف « إلجام العوام عن علم الكلام » .

وكذا أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي قال في كتابه الذي صنفه في « أقسام اللذات » : لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن . أقرأ في الإثبات ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ [طه :5] .

﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾

[فاطر : 10] .

وأقرأ في النفي ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى : 11] .

﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾ [طه : 110]، ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾

[مريم : 65] .

ثم قال: ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي وكان يتمثل كثيراً:

نهاية إقدام العقول عقال
وأكثر سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسومنا
وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا
سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

وهذا إمام الحرمين ترك ما كان ينتحله ويُقرره، واختار مذهب السلف، وكان يقول: «يا أصحابنا لا تشغلوا بالكلام، فلو أني عرفت أن الكلام يبلغ إلى ما بلغ ما اشتغلت به».

وقال عند موته: «لقد خضتُ البحر الخضم وحليت أهل الإسلام وعلومهم ودخلت فيما نهوني عنه، والآن إن

لم يتداركني ربي برحمته فالويل لابن الجويني، وهاأنذا أموتُ على عقيدة أمي – أو قال: عقيدة عجائز نيسابور ».

وكذلك أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الشهرستاني أخبر أنه لم يجد عند الفلاسفة والمتكلمين إلاّ الحيرة والندم، وكان ينشد:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها
وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أرَ إلاّ واضعًا كف حائر
على ذقن أو قارعًا سِنَّ نادم

فصل

في خصائص الفرقة الناجية

«أهل السنّة والجماعة»

من خصائص الفرقة الناجية «أهل السُّنّة والجماعة»: أنهم يبدأون بالشرع ثم يخضعون العقل له، عملاً بقول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: 1].

ومن ثم فإنهم يقدمون الرواية على الدراية، والنص الشرعي على النظر العقلي؛ وذلك لاعتقادهم بأنه لا يتعارض نصّ صحيح مع عقل صريح، ويعتقدون بأن الأوائل الذين عاصروا التنزيل واكتحلت أعينهم برؤية النّبيّ ﷺ، كانوا أكثر فهمًا ودراية للشرع من غيرهم، فالمعقول عندهم ما وافق هديهم، والمجهول ما خالفه.

وهناك دليل منطقي على ضرورة تقديم الشرع على العقل [1] : إذا حدث نزاع بين أصحاب المهن المختلفة كالحراثة والبناء والخياطة والسباحة وغير ذلك من الصناعات، احتكم المتنازعون إلى الأعلم منهم، ومن المعلوم أن تفوّق الرسول ﷺ على ذوي العقول، أعظم من تفوق أهل العلم المتخصصين بالمهن العلمية والعملية والعلوم العقلية الاجتهادية كالطب مثلاً لسائر الناس؛ لأن من الناس من يُمكنه تعلم تلك المهن العملية والعلمية كعلم المتخصصين فيها، ولكن لا يمكن من لم يجعله الله رسولاً إلى الناس أن يصير بمنزلة من جعله الله رسولاً إلى الناس.

فإذا تقرر أن النبوة لا تنال بالاجتهاد – كما هو مذهب أهل الملل – وعلم الرجل بالعقل أن هذا رسول الله، وعلم

(1) قواعد المنهج السلفي للدكتور مصطفى حلمي نقلاً عن «موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول» لابن تيمية – رحمه الله – بتصرف (82/1).

أنه أخبر بشيء ووجد في عقله ما يُعارضه في خبره، كان عقله يوجب عليه التسليم إلى من هو أعلم منه، ولا يقدم رأيه على قوله؛ لعلمه أن عقله قاصر بالمقارنة به، وأنه أعلم بالله تعالى وأسمائه وصفاته واليوم الآخر منه، وأن التفاوت الذي بينهما في العلم بذلك أعظم من التفاوت الذي بين العامة والأطباء.

ومن خصائصهم أنهم ليس لهم إمام معظّم يأخذون كلامه كله ويدعون ما خالفه إلاّ رسول الله ﷺ، بل كل إمام دونه من أئمة المسلمين كما قال مالك – رحمه الله – : «يُؤخذ من قوله ويُترك»، وكل كلام عارض عندهم الكتاب والسُّنَّة كما قال الشافعي – رحمه الله – : «يُضرب به عرض الحائط».

قال شيخ الإسلام – رحمه الله – (1) :

إن أهل الحق والسُّنَّة لا يكون متبوعهم إلاّ رسول الله

(1) مجموع الفتاوى (346/3، 347) بتصرف.

ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى، إنْ هو إلاّ وحيٌ يوحى، فهو الذي يجب تصديقه في كل ما أخبر، وطاعته في كل ما أمر، وليست هذه المنزلة لغيره من الأئمة، بل كل أحد من الناس يُؤخذ من قول ويُترك إلاّ رسول الله ﷺ .

وبهذا يتبين أن أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية «أهل الحديث والسُّنَّة» الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلاّ رسول الله ﷺ، وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله، وأعظمهم تمييزاً بين صحيحها وسقيمها، ومعرفة بمعانيها واتباعًا لها، تصديقًا وعملاً وحُبًّا، وموالاة لمن والاها ومعاداة لمن عادها.

ومن خصائصهم أنهم وسطٌ بين فرق الأمة: قال شيخ الإسلام - رحمه الله - بعد أن بيّن أن ملة الإسلام وسط في الملل [1]:

وهكذا أهل السُّنة والجماعة في الفرق، فهم في باب

(1) مجموع الفتاوي (3/373 - 375).

«أسماء الله وآياته وصفاته» وسط بين أهل التعطيل الذين يلحدون في أسماء الله وآياته ويُعطلون حقائق ما نعت الله به نفسه، حتى يشبهوه بالعدم والموات، وبين أهل التمثيل الذين يضربون له الأمثال حتى يشبهوه بالمخلوقات، فيؤمن أهل السُّنَّة والجماعة بما وصفه به رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف وتمثيل.

وهم في «خلقه وأمره» وسط بين المكذبين بقدرة الله، الذين لا يؤمنون بقدرته الكاملة ومشيئته الشاملة، وخلقه لكل شيء، وبين المفسدين لدين الله الذين يجعلون العبد ليس له مشيئة ولا قدرة ولا عمل، فيُعطّلون الأمر والنهي والثواب والعقاب، فيصيرون بمنزلة المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 148].

فيُؤمن أهل السُّنَّة بأن الله على كل شيء قدير، فيقدر أن

يهدي العباد ويُقلب قلوبهم، وأنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في ملكه ما لا يريد، ولا يعجز عن إنفاذ مراده، وأنه خالق كل شيء من الأعيان والصفات والحركات.

ويُؤمنون أن العبد له قدرة ومشيئة وعمل، وأنه مختار ولا يسمونه مجبوراً؛ إذ المجبور من أُكره على خلاف اختياره، والله سبحانه جعل العبد مختاراً لما يفعله، فهو مختار مريد، والله خالقه وخالق اختياره، وهذا ليس له نظير، فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله.

وهم في باب «الأسماء والأحكام والوعد والوعيد» وسطٌ بين الوعيدية الذين يجعلون أهل الكبائر من المسلمين مُخلّدين في النار، ويُخرجونهم من الإيمان بالكلية، ويكذبون بشفاعة النّبيّ ﷺ، وبين المرجئة الذين يقولون،

إيمان الفساق مثل إيمان الأنبياء، والأعمال الصالحة ليست من الدين والإيمان، ويكذبون بالوعيد والعقاب بالكلية.

فيؤمن أهل السُّنَّة والجماعة بأن فساق المسلمين معهم بعض الإيمان وأصله، وليس معهم جميع الإيمان الواجب الذي يستوجبون به الجنة، وأنهم لا يُخلدون في النار، بل يخرج منها من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان، أو مثقال خردلة من إيمان، وأن النّبيّ ﷺ ادّخر شفاعته لأهل الكبائر من أمته.

وهم أيضًا في أصحاب رسول الله ﷺ ورضي عنهم وسطٌ بين الغالية الذين غلوا في عليّ رضي الله عنه، فيفضلونه على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ويعتقدون أنه الإمام المعصوم دونهما، وأن الصحابة ظلموا وفسقوا، وكفروا الأمة بعدهم كذلك، وربما جعلوه نبيًا أو إلهًا، وبين الجافية الذين يعتقدون كفره، وكفر عثمان رضي الله عنهما، ويستحلون دماءهما ودماء من تولاهما،

ويستحبون سبّ علي وعثمان ونحوهما، ويقدحون في خلافة عليّ رضي الله عنه وإمامته.

وكذلك في سائر «أبواب السُّنَّة» هم وسطٌ؛ لأنهم متمسّكون بكتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ، وما اتفق عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان.

ومن خصائصهم عصمة الله عز وجل لهم عن تكفير بعضهم بعضًا:

قال البغدادي الإسفرائيني [1]: أهل السُّنَّة لا يُكفر بعضهم بعضًا، وليس بينهم خلاف يوجب التبري والتكفير، فهم إذًا أهل الجماعة القائمون بالحق، والله تعالى يحفظ الحق وأهله، فلا يقعون في تنابذ وتناقض، وليس فريق من فرق المخالفين إلاّ وفيهم تكفير بعضهم لبعض،

(1) الفرقُ بين الفِرَق (361).

وتبري بعضهم من بعض، كالخوارج، والروافض، والقدرية، حتى اجتمع سبعة منهم في مجلس واحد فافترقوا عن تكفير بعضهم بعضًا، وكانوا بمنزلة اليهود والنصارى، حين كفّر بعضهم بعضًا، حتى قالت اليهود: ﴿لَيْسَتِ النَّصَارَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾

[البقرة: 113].

وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 82].

ومن خصائصهم رضي الله عنهم سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ [1]:

كما وصفهم الله به في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾

[الحشر: 10].

(1) مجموع الفتاوى (152/3، 153) باختصار.

وطاعة للنبيّ ﷺ في قوله: «**لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أُحُد ذهبًا ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه**» (1).

ويقبلون ما جاء به الكتاب والسُّنَّة والإجماع من فضائلهم ومراتبهم.

فيفضلون من أنفق من قبل الفتح – وهو صلح الحديبية – وقاتل على من أنفق من بعده وقاتل، ويُقدمون المهاجرين على الأنصار، ويُؤمنون بأن الله قال لأهل بدر – وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشر –: «**اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**» (2).

---

(1) رواه البخاري (21/7) فضائل الصحابة: باب قول النّبيّ ﷺ: «لو كنتُ متخذًا خليلاً» ومسلم (23/6) فضائل الصحابة: باب تحريم سبّ الصحابة. والنصيف بمعنى النصف.

(2) رواه البخاري (143/6) الجهاد: باب الجاسوس عن عليّ بن أبي طالب في قصة حاطب بن أبي بلتعة.

وبأنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة كما أخبر به النّبيّ ﷺ، بل قد رضي الله عنهم ورضوا عنه، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة.

ويشهدون بالجنة لمن شهد له رسول الله ﷺ بالجنة، كالعشرة وكثابت بن قيس بن شماس، وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم.

ويقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعن غيره، من أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر، ويُثلثون بعثمان، ويربعون بعليّ رضي الله عنهم كما دلّت الآثار، ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء الأئمة فهو أضل من حمار أهله.

ومن خصائصهم رفضهم للتأويل:

قال شيخ الإسلام [1]:

لفظ التأويل قد صار بسبب تعدد الاصطلاحات له ثلاثة معان:

---

(1) مجموع الفتاوى.

أحدها – أن يُراد بالتأويل حقيقة ما يؤول إليه الكلام وإن وافق ظاهره، وهذا هو المعنى الذي يراد بلفظ التأويل في الكتاب والسُّنَّة كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: 53].

ومنه قول عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: «**سبحانك اللهم ربنا ولك الحمد، اللهم اغفر لي، يتأول القرآن**»[1].

والثاني – يُراد بلفظ التأويل التفسير: وهو اصطلاح كثير من المفسرين؛ ولهذا قال مجاهد إمام أهل التفسير: «إن الراسخين في العلم يعلمون المتشابه» فإنه أراد بذلك تفسيره وبيان معانيه، وهذا مما يعلمه الراسخون.

---

(1) رواه البخاري (299/2) صفة الصلاة: باب التسبيح والدعاء في السجود. ومسلم (201/4) الصلاة: باب في الدعاء في الركوع والسجود. والنسائي (219/2). الافتتاح: باب الدعاء في السجود.

والثالث - أن يراد بلفظ التأويل صرف اللفظ عن ظاهره الذي يدل عليه إلى معنى آخر مرجوح يقترن بذلك فلا يكون معنى اللفظ الموافق لدلالة ظاهرة، وهذا معنى التأويل عند المتأخرين، وتسمية هذا تأويل لم يمكن في عرف السلف.

وقال في موضع آخر: [1] وطريقة التأويل طريقة المتكلمين من الجهمية والمعتزلة وأتباعهم يقولون: إن ما قاله له تأويلات تُخالف ما دلّ عليه اللفظ، وما يُفهم منه، وهو وإن كان لم يبين مراده، ولا بيّن الحق الذي يجب اعتقاده، فكان مقصوده أن هذا يكون سببًا للبحث بالعقل؛ حتى يعلم الناس الحق بعقولهم، ويجتهدون في تأويل ألفاظه إلى ما يوافق قولهم، ليثابوا على ذلك، فلم يكن قصده لهم البيان والهداية والإرشاد والتعليم، بل قصده التعمية

(1) نقض المنطق (56).

والتلبيس، ولم يعرفهم الحق بعقلهم، ويعرفوا حينئذ أن كلامه لم يقصد به البيان، فيجعلون حالهم في العلم مع عدمه، خيراً من حالهم مع وجوده.

وأولئك المتقدمون كابن سينا وأمثاله يُنكرون على هؤلاء، ويقولون: ألفاظه كثيرة صريحة لا تقبل التأويل، لكن كان قصده التخييل، وأن يعتقد الناس الأمر على خلاف ما هو عليه.

قال ابن القيم - رحمه الله - مبيناً نتائج التأويل وأثره في الأمة[1] :

«وبالجملة فافتراق أهل الكتابين، وافتراق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، إنما أوجبه التأويل، وإنما أريقت دماء المسلمين يوم الجمل وصفين والحرة، وفتنة ابن الزبير وهلم جرا بالتأويل، وإنما دخل أعداء الإسلام من المتفلسفة

(1) إعلام الموقعين (251/4).

والقرامطة والباطنية والإسماعيلية والنصيرية من باب التأويل، فما امتحن الإسلام بمحنة قط إلاّ وسببها التأويل، فإن محنته إما من المتأولين، وإما أن يسلط عليها الكفار بسبب ما ارتكبوا من التأويل، وخالفوا ظاهر التنزيل وتعللوا بالأباطيل».

إلى أن قال: [1] «وهل دخلت طائفة الإلحاد من أهل الحلول والاتحاد إلاّ من باب التأويل، إلاّ مضادة ومناقضة لحكم الله في تعليمه عباده البيان الذي امتنّ الله في كتبه على الإنسان بتعليمه إياه، فالتأويل بالألغاز والأحاجي والأغلوطات أولى منه بالبيان والتبين، وهل فرق بين دفع حقائق ما أخبرت به الرسل عن الله، وأمرت به بالتأويلات الباطلة المخالفة له، وبيّن رده وعدم قبوله، ولكن هذا ردّ جحود ومعاندة، وذلك ردّ خداع ومصانعة».

---

(1) إعلام الموقعين (252/4).

ومن خصائصهم أنهم يعتقدون أن الدين والإيمان قول وعمل [1]، وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر كما يفعله الخوارج، بل الأخوة الإيمانية ثابتة من المعاصي، كما قال سبحانه وتعالى في آية القصاص: ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: 178].

وقال: ﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ [الحجرات: 9، 10].

ولا يسلبون الفاسق الملي اسم الإيمان بالكلية، ولا يخلدونه في النار كما تقوله المعتزلة، بل الفاسق يدخل في

(1) مجموع الفتاوى (151/3) بتصرف.

اسم الإيمان مثل قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: 92].

ومن خصائصهم اتباع آثار رسول الله ﷺ باطناً وظاهراً [1]، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، واتباع وصية رسول الله ﷺ، حيث قال: «**عليكم بسنتي وسُنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسّكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ**» [2].

ويعلمون أن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، ويُؤثرون كلام الله على كلام غيره، من كلام أصناف الناس، ويُقدمون هدي محمد ﷺ على هدي كل أحد، وبهذا سموا أهل الكتاب والسُّنَّة.

وسموا أهل الجماعة؛ لأن الجماعة هي الاجتماع، وضدها الفرقة، وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسماً لنفس

(1) مجموع الفتاوى (157/3).

(2) تقدم تخريجه.

القوم المجتمعين، «والإجماع» هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين.

وهم يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة مما له تعلق بالدين، والإجماع الذي ينضبط هو ما كان عليه السلف الصالح، إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة.

قال ابن القيم - رحمه الله - [1]:

لقد استبان - والله - الصبح لمن له عينان ناظرتان، وتبيّن الرشد من الغيّ لمن له أذنان واعيتان، لكن عصفت على القلوب أهوية البدع والشُبُهات والآراء المختلفات، فأطفأت مصابيحها، وتحكمت فيها أيدي الشهوات، فأغلقت أبواب رشدها، وأضاعت مفاتيحها وران عليها كسبها وتقليدها لآراء الرجال، فلم تجد حقائق القرآن

(1) اجتماع الجيوش الإسلامية (26، 27).

والسُّنَّة فيها منفذاً، وتمكّنت فيها أسقام الجهل والتخليط، فلم تنتفع معها بصالح الغذاء، واعجباً جعلت غذاءها من هذه الآراء التي لا تُسمن ولا تُغني من جوع، ولم تقبل الاغتذاء بكلام الله تعالى ونص نبيه المرفوع، واعجباً كيف اهتدت في ظُلَم الآراء إلى التمييز بين الخطأ والصواب، وعجزت عن الاهتداء بمطالع الأنوار ومشارقها من السُّنَّة والكتاب، فأقرت بالعجز عن تلقي الهدى والعلم من مشكاة السُّنَّة والقرآن ثم تلقته من رأي فلان ورأي فلان، سبحان الله ماذا حرم المعرضون عن نصوص الوحي واقتباس الهدى من مشكاتها من الكنوز والذخائر، وماذا فاتهم من حياة القلوب واستنارة البصائر، قنعوا بأقوال استنبطوها بمعاول الآراء فكرًا، وتقطعوا أمرهم لأجلها زبرًا، وأوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً، فاتّخذوا لأجل ذلك القرآن مهجوراً، درست معالم القرآن في قلوبهم، فليسوا يعرفونها، ودثرت معاهده عندهم، فليسوا يعمرونها،

ووقعت أعلامه من أيديهم، فليسوا يرفعونها، وأفلت كواكبه من آفاقهم فليسوا يبصرونها، وكسفت شمسه عند اجتماع ظلم آرائهم وعقدها فليسوا يثبتونها، خلعوا نصوص الوحي عن سلطان الحقيقة، وعزلوها عن ولاية اليقين، وشنوا عليها غارات التحريف بالتأويلات الباطلة، فلا يزال يخرج عليها من جيوشهم المخذولة كمين بعد كمين، نزلت عليهم نزول الضيف على أقوام لئام، فعاملوها بغير ما يليق بها من الإجلال والإكرام وتلقوها من بعيد، ولكن بالدفع في صدورها والأعجاز. وقالوا: ما لك عندنا عبور، وإن كان لابد فعلى سبيل المجاز.

أنزلوا النصوص منزلة الخليفة العاجز في هذه الأزمان له السكة والخطبة، وما له حكم نافذ ولا سلطان، حرموا - والله - الوصول بخروجهم عن منهج الوحي، وتضييع الأصول، وتمسكوا بأعجاز لا صدور لها، فخانتهم أحرص ما

كانوا عليها، حتى إذا بُعثر ما في القبور وحُصّل ما في الصدور، وتميز لكل قوم حاصلهم الذي حصلوه، وانكشفت لهم حقيقة ما اعتقدوه، وقدموا على ما قدموه، وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون، وسقط في أيديهم عند الحصاد لما عاينوا غلة ما بذروه، فيا شدة الحسرة عندما يعاين المبطل سعيه وكدّه هباءً منثوراً.

ويا عظم المصيبة عندما تبين بوارق آماله وأمانيه خلبًا غروراً، فما ظنّ من انطوت سريرته على البدعة والهوى والتعصب للآراء بربه سبحانه وتعالى يوم تُبلى السرائر، وما عذر من نبذ كتاب الله وسُنّة رسوله ﷺ وراء ظهره في يوم لا ينفع فيه الظالمين المعاذر، أفيظن المعرض عن كتاب الله وسُنّة رسوله ﷺ أن ينجو غداً بآراء الرجال، ويتخلص من مطالبة الله تعالى له بكثرة البحوث والجدال، أو ضروب الأقيسة، وتنوّع الأشكال أو بالشطحات والمشارات وأنواع

الخيال؟ هيهات، والله لقد ظنّ أكذب الظنّ ومنى نفسه أبين المحال، وإنما ضمنت النجاة لمن حكم هدى الله تعالى على غيره، وتزوّد التقوى وأتمّ بالدليل، وسلك الصراط المستقيم، واستمسك من التوحيد واتباع الرسول ﷺ بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، والله سميع عليم».

ومن خصائصهم أنهم يمرون آيات وأحاديث الصفات على ظاهرها بلا تكييف ولا تمثيل ولا تحريف ولا تعطيل:

قال الشوكاني - رحمه الله - (1):

والحق الذي لا شكّ فيه ولا شُبهة هو ما كان عليه «خير القرون، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» وقد كانوا - رحمهم الله، وأرشدنا إلى الاقتداء بهم والاهتداء بهديهم - يمرون أدلة الصفات على ظاهرها، ولا يتكلفون علم ما لا يعلمون، ولا يتأولون، وهذا المعلوم

(1) الرسائل السلفية للشوكاني، رسالة التحف في مذاهب السلف (4،5،6) باختصار.

من أقوالهم وأفعالهم والمتقرر من مذاهبهم لا يشك فيه شاك، ولا يُنكره منكر، ولا يُجادل فيه مجادل، وإن نزع بينهم نازع أو نجم في عصرهم ناجم، أوضحوا للنّاس أمره، وبيّنوا لهم أنه على ضلالة، وصرّحوا بذلك في المجامع والمحافل، وحذّروا الناس من بدعته كما كان منهم لما ظهر معبد الجهني، وقال: إن الأمر أُنُف [1] وبينوا ضلالته وبطلان مقالته للناس، فحذروه إلا مَنْ ختم الله على قلبه وجعل على بصره غشاوة.

وهكذا كان من بعدهم يوضح للناس بطلان أقوال أهل الضلال، ويُحذرهم منها، كما فعله التابعون - رحمهم الله - بالجعد بن درهم، ومن قال بقوله وانتحل نحلته الباطلة، ثم مازالوا هكذا لا يستطيع المبتدع في الصفات أن يتظاهر ببدعته بل يكتمونها كما تتكتم الزنادقة بكفرهم.

ثم قال - رحمه الله - : وبهذا الكلام القليل الذي ذكرنا

---

(1) أي: مستأنف بلا سابق قدر.

تعرف أن مذهب السلف من الصحابة رضي الله عنهم هو إيراد أدلة الصفات على ظاهرها، من دون تحريف لها ولا تأويل متعسف لشيء منها، ولا جبر ولا تشبيه ولا تعطيل يُفضي إليه كثير من التأويل، وكانوا إذا سُئِلَ عن شيء من الصفات تلوا عليه الدليل وأمسكوا عن القال والقيل، وقالوا: قال الله هكذا، ولا ندري بما سوى ذلك ولا نتكلف ولا نتكلم بما لم نعلمه، ولا أذن الله لنا بمجاوزته، فإن أراد السائل أن يظفر منهم بزيادة على الظاهر زجروه عن الخوض فيما لا يعنيه، ونهوه عن طلب ما لا يمكن الوصول إليه إلاّ بالوقوع في بدعة من البدع التي هي غير ما هم عليه وما حفظوه عن رسول الله ﷺ، وحفظه من بعد التابعين عن التابعين، وكان في هذه القرون الفاضلة الكلمة في صفات متحدة، والطريقة لهم جميعًا متفقة، وكان اشتغالهم بما أمرهم الله بالاشتغال به، وكلفهم القيام بفرائضه.

ومن خصائصهم أنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر على ما توجبه الشريعة [1]، ويرون إقامة الحج والجهاد والجمع والأعياد مع الأمراء أبراراً كانوا أو فجاراً، ويُحافظون على الجماعات ويدينون بالنصيحة للأمة، ويعتقدون معنى قوله ﷺ: «**المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدّ بعضه بعضاً**» وشبك بين أصابعه [2].

وقوله ﷺ: «**مثل المؤمنين في توادّهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو، تداعَ له سائر الجسد بالحمى والسهر**» [3].

---

(1) مجموع الفتاوى (158/3، 159).

(2) رواه البخاري (99/5) المظالم: باب نصر المظلوم، وفي المساجد وفي الأدب، ومسلم (139/16) البر: باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم، والترمذي (115/86) البر والصلة: باب ما جاء في شفقة المسلم على المسلم، وقال أبو عيسى: حديث حسن صحيح.

(3) رواه البخاري (428/10) الأدب: رحمة الناس والبهائم، ومسلم (140/16) البر والصلة: باب تراحم المومنين وتعاطفهم.

ويأمرون بالصبر عند البلاء، والشكر عند الرخاء، والرضا بمر القضاء، ويدعون إلى مكارم الأخلاق، ومحاسن الأعمال، ويعتقدون معنى قوله ﷺ: «**أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا**»[1].

ويندبون إلى أن تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك، ويأمرون ببر الوالدين، وصلة الأرحام، وحسن الجوار، والإحسان إلى اليتامى والمساكين وابن السبيل، والرفق بالمملوك، وينهون عن الفخر والخيلاء والبغي والاستطالة على الخلق بغير الحق، ويأمرون بمعالي الأخلاق وينهون عن سفاسفها، وكل ما يقولونه أو يفعلونه من هذا أو غيره، فإنما هم فيه متبعون للكتاب والسُّنَّة.

---

(1) رواه الترمذي (127/1، 128)، وأحمد (472/250/2)، وأبو داود (6482) وابن أبي شيبة وأبو نعيم والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وقال الألباني: وإنما هو حسن فقط، ثم صححه بروايته الأخرى عند ابن حبان – الصحيحة رقم (248).

ومن خصائصهم ترك الخصام والجدال والمراء في مسائل الحلال والحرام:

قال ابن رجب - رحمه الله - [1] :

ومما أنكره أئمة السلف الجدال والخصام والمراء في مسائل الحلال والحرام أيضًا، ولم يكن ذلك طريقة أئمة الإسلام، وإنما أحدث ذلك بعدهم كما أحدثه فقهاء العراقيين في مسائل الخلاف بين الشافعية والحنفية، وصنّفوا كتب الخلاف، ووسّعوا البحث والجدال فيها، وكل ذلك محدث لا أصل له، وقد أنكر ذلك السلف، وورد في الحديث المرفوع في السنن: «**ما ضلّ قوم بعد هدى إلاّ أوتوا الجدل**» ثم قرأ: ﴿ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلاَّ جَدَلاً بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ [الزخرف : 58][2].

---

(1) فضل علم السلف على الخلف (22 إلى 26) باختصار.

(2) رواه الترمذي (133/12، 134) التفسير: باب من تفسير سورة الزخرف، وابن ماجه رقم (48) في المقدمة باب اجتناب البدع والجدل، وأحمد في المسند (252/5، 256) وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

وقال بعض السلف: إذا أراد الله بعبدٍ خيراً فتحَ له باب العمل، وأغلق عنه باب الجدل، وإذا أراد الله بعبدٍ شرًّا أغلق عنه باب العمل وفتح له باب الجدل.

وقال مالك: أدركت أهل هذه البلدة وإنهم ليكرهون هذا الإكثار الذي فيه الناس اليوم، يُريد المسائل، وكان يعيب كثرة الكلام والفتيا، وقد ورد النهي عن كثرة المسائل، وعن أُغلوطات المسائل، وعن المسائل قبل وقوع الحوادث. فما سكتَ من سكت عن كثرة الخصام والجدال من سلف الأمة جهلاً ولا عجزاً، ولكن سكتوا عن علم وخشية لله، وما تكلّم من تكلّم وتوسّع بعدهم لاختصاصه بعلم دونهم ولكن حبًّا للكلام وقلة ورع.

كما قال الحسن وسمع قومًا يتجادلون: هؤلاء قوم ملّوا العبادة وخفّ عليهم القول وقلّ ورعهم فتكلّموا.

وقد فُتن كثير من المتأخرين بهذا فظنّوا أن من كثر

كلامه وجداله وخصامه في مسائل الدين فهو أعلم ممن ليس كذلك، وهذا جهلٌ محضٌ، وانظر إلى أكابر الصحابة وعلمائهم كأبي بكر وعمر وعليّ ومعاذ وابن مسعود وزيد ابن ثابت كيف كان كلامهم أقل من كلام ابن عباس، وهم أعلم منه، وكذلك كلام التابعين أكثر من كلام الصحابة والصحابة أعلم منهم، وكذلك تابعوا التابعين كلامهم أكثر من كلام التابعين والتابعون أعلم منهم، فليس العلم بكثرة الرواية ولا بكثرة المقال، ولكنه نور يُقذف في القلب يفهم به العبد الحقّ ويُميّز به بينه وبين الباطل، ويُعبر عن ذلك بعبارات وجيزة محصّلة للمقاصد.

وقد كان النّبيّ ﷺ أوتي جوامع الكلم، واختُصر له الكلام اختصاراً، ولهذا ورد النهي عن كثرة الكلام والتوسع في القيل والقال[1].

(1) روى البخاري ومسلم عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «إن الله حرّم عليكم عقوق الأمهات ومنعاً وهات، وكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال»، وفي مسلم: «كفى بالمرء إثماً أن يُحدّث بكل ما سمع».

ومن خصائصهم أن ما يقولونه من الكلام الذي لا يفهمه بعضهم، هو كلام في نفسه حق[1]، وقد آمنوا بذلك، وأما المتكلمة فيتكلفون من القول ما لا يفهمونه ولا يعلمون أنه الحق، وأهل الحديث لا يستدلون بحديث ضعيف في نقص أصل عظيم من أصول الشريعة، بل إما في تأييده وإما في فرع من الفروع وأولئك «أي المتكلمة» يحتجون بالحدود والمقاييس الفاسدة في نقض الأصول الحقة الثابتة.

إذا عرف هذا فقد قال الله تعالى عن أتباع الأئمة من أهل الملل المخالفين للرسل: ﴿ **فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُم مِّنَ الْعِلْمِ** ﴾ [غافر: 83].

وقال تعالى: ﴿ **يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولاْ (٦٦) وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاْ (٦٧) رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ** ﴾

(1) نقض المنطق (23، 24).

﴿وَالْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: 66 - 68]. ومثل هذا في القرآن كثير.

وإذا كانت سعادة الدنيا والآخرة هي باتباع المرسلين، فمن المعلوم أن أحق الناس بذلك هم أعلمهم بآثار المرسلين وأتبعهم لذلك؛ فالعالمون بأقوالهم وأفعالهم المتبعون لها هم أهل السعادة في كل زمان ومكان، وهم الطائفة الناجية من كل ملّة، وهم أهل السُّنَّة والحديث من هذه الأمة، فإنهم يشاركون سائر الأمة فيما عندهم من أمور الرسالة، ويمتازون عنهم بما اختصوا به من العلم الموروث عن الرسول ﷺ مما يجهله غيرهم أو يكذب به.

ومن خصائصهم محافظتهم على الجُمَع والأعياد والجماعات، ولا يدعونها لأوهى الأسباب:

قال شيخ الإسلام [1]:

ومن أصول أهل السُّنَّة والجماعة أنهم يُصلّون الجمع

(1) مجموع الفتاوى (280/3) باختصار.

والأعياد والجماعات، لا يدعون الجمعة والجماعة كما فعل أهل البدع من الرافضة وغيرهم، فإن كان الإمام مستوراً لم يظهر منه بدعة ولا فجور، صلي خلفه الجمعة والجماعة، باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة المسلمين، ولم يقل أحد من الأئمة أنه لا يجوز الصلاة إلاّ خلف من علم باطن أمره، بل مازال المسلمون من بعد نبيهم يُصلون خلف المسلم المستور.

وكان بعض الناس إذا كثرت الأهواء يحب أن لا يصلي إلاّ خلف من يعرفه على سبيل الاستحباب، كما نقل ذلك عن أحمد أنه ذكر ذلك لمن سأله، ولم يقل أحمد: إنه لا تصح إلاّ خلف من أعرف حاله. فالصلاة خلف المستور جائزة باتفاق علماء المسلمين، ومن قال: إن الصلاة محرمة أو باطلة خلف من لا يعرف حاله فقد خالف إجماع أهل السُّنَّة والجماعة.

وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يُصلون خلف من يعرفون فجوره، كما صلى عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وقد كان يشرب الخمر، وصلى مرة الصبح أربعًا وجلده عثمان بن عفان على ذلك.

وكان عبد الله بن عمر وغيره من الصحابة يُصلون خلف الحجاج بن يوسف، وكان الصحابة والتابعون يُصلون خلف ابن أبي عبيد، وكان مُتهمًا بالإلحاد وداعيًا إلى الضلال.

ومن خصائصهم أنهم أعظم الناس صبرًا على أقوالهم ومعتقداتهم؛ ولذا لما سأل قيصر أبا سفيان عمن أسلم مع النّبيّ ﷺ: «هل يرجع أحد منهم عن دينه سخطة له بعد أن يدخل فيه؟ قال: لا. قال: وكذلك الإيمان إذا خالط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد»[1].

(1) البخاري (31/1، 32) بدء الوحي.

ولهذا قال بعض السلف: من جعل دينه غرضًا للخصومات أكثر التنفل.

قال شيخ الإسلام [1]:

أما أهل السُّنَّة والحديث فيما يعلم أحد من علمائهم ولا صالح عامتهم رجع قط عن قوله واعتقاده، بل هم أعظم الناس صبراً على ذلك وإن امتحنوا بأنواع المحن، وفُتنوا بأنواع الفتن، وهذه حال الأنبياء وأتباعهم من المتقدمين كأهل الأخدود ونحوهم، وكسلف الأمة والصحابة والتابعين وغيرهم من الأئمة، حتى مالك - رحمه الله - يقول: «لا تغبطوا أحداً لم يصبه في هذا الأمر بلاء». يقول: إن الله لابد أن يبتلي المؤمن، فإن صبر رفع درجته، كما قال تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا أَن يَقُولُوٓا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۝٢ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ [العنكبوت: 1-3].

(1) نقض المنطق (42، 43)، ومجموع الفتاوى (50/4، 51).

وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: 24].

وقال تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ (١) إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ (٢) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ (٣)﴾ [العصر: 1-3].

ومن صبر من أهل الأهواء على قوله، فذاك لما فيه من الحق؛ إذْ لابد في كل بدعة عليها طائفة كبيرة من الناس أن يكون فيها من الحق الذي جاء به الرسول ﷺ، ويُوافق عليه أهل السُّنَّة والحديث ما يوجب قبولها؛ إذ الباطل المحض لا يقبل بحال.

وبالجملة فالثبات والاستقرار في أهل الحديث والسُّنَّة أضعاف أضعاف ما هو عند أهل الكلام والفلسفة.

ومن خصائصهم تصديقهم بكرامات الأولياء:

والكرامة هي الخارقة التي تأتي على يد وليّ من أولياء

الله عز وجل، وليست كل خارقة كرامة، بل الخارقة إما أن تكون خارقة شيطانية، وإما أن تكون خارقة رحمانية، والمقياس الذي لا يجوز هو مقياس الكتاب والسُّنَّة، فلابد أن يُقاس الشخص بمقياس الكتاب والسُّنَّة، وأن تُقاس كذلك الخارقة بمقياس الكتاب والسُّنَّة؛ فالكرامة لا تأتي على يد مبتدع أو معروف بالفسق والفجور، أو غير متشرع بشرع الله عز وجل.

قال شيخ الإسلام [1]:

ومن أصول أهل السُّنَّة والجماعة: التصديق بكرامات الأولياء وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات في أنواع العلوم والمكاشفات وأنواع القدرة والتأثيرات، كالمأثور عن سالف الأمم في سورة الكهف وغيرها، وعن صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين وسائر قرون الأمة، وهي موجودة فيها إلى يوم القيامة.

(1) مجموع الفتاوى (156/3).

ومن خصائصهم ما قاله شيخ الإسلام أنهم ينالون في المدة اليسيرة من حقائق العلوم والأعمال أضعاف ما يناله غيرهم في قرون وأجيال [1]، وذلك لأن اعتقاد الحق الثابت يقوي الإدراك ويصححه، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ [محمد: 17].

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا (٦٦) وَإِذًا لَآتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا (٦٧) وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [النساء: 66 - 68].

وهذا يعلم تارة من موارد النزاع بينهم وبين غيرهم، فلا تجد مسألة خُولِفوا فيها إلاّ وقد تبيّن أن الحقّ معهم، وتارةً بأن كل طائفة تعتصم بهم فيما خالفت فيه الأخرى، وتشهد بالضلال على كل من خالفها أعظم مما تشهد به عليهم.

---

(1) مجموع الفتاوى (10/4).

ومن خصائص أهل السُّنَّة تعظيم الأمة لهم واعترافًا بفضلهم:

قال شيخ الإسلام [1]:

هذا أمر ظاهر معلوم بالحسِّ والتواتر لكل من سمع كلام المسلمين، لا تجد في الأمة عظم أحد تعظيمًا أعظم مما عظموا به، ولا تجد غيرهم يعظم إلاّ بقدر ما وافقهم فيه كما لا ينقص إلاّ بقدر ما خالفهم.

حتى تجد المخالفين لهم كلهم وقت الحقيقة يقر بذلك، كما قال الإمام أحمد: «آية ما بيننا وبينهم يوم الجنائز» فإن الحياة بسبب اشتراك الناس في المعاش يعظم الرجل طائفته، فأما وقت الموت فلابد من الاعتراف بالحق من عموم الخلق.

ولهذا لم يعرف في الإسلام مثل جنازته، مسح المتوكل موضع الصلاة عليه، فوجد ألف ألف وستمائة ألف سوى

(1) مجموع الفتاوى (10/4 - 12).

من صلى في الحانات والبيوت، وأسلم يومئذٍ من اليهود والنصارى عشرون ألفًا، وهو إنما نَبُلَ عند الأمة باتباع السُّنَّة.

وكذلك الشافعي وإسحاق، وغيرهما، إنما نَبلوا في الإسلام باتباع أهل الحديث والسُّنَّة، وكذلك البخاري وأمثاله إنما نبلوا بذلك، وكذلك مالك والأوزاعي والثوري، وأبو حنيفة وغيرهم، إنما نبلوا في عموم الأمة وقبل قولهم لما وافقوا فيه الحديث والسُّنَّة، وما تكلم فيه منهم إلاّ بسبب المواضع التي لم يتفق له متابعتها من الحديث والسُّنَّة، إما لعدم بلاغها إياه أو لاعتقاده ضعف دلالتها، أو رجحان غيرها عليها.

وكذلك المسائل الاعتقادية الخبرية، لم ينبل أحد من الطوائف ورءوسهم عند الأمة إلاّ بما معه من الإثبات والسُّنَّة، فالمعتزلة أولاً – وهم فرسان الكلام – إنما يحمدون

ويعظمون عند أتباعهم وعند من يغضي عن مساويهم لأجل محاسنهم عند المسلمين بما وافقوا فيه مذهب أهل الإثبات والسُّنَّة والحديث، وردهم على الرافضة بما خرجوا فيه عن السُّنَّة والحديث، من إمامة الخلفاء، وعدالة الصحابة، وقبول الأخبار، وتحريف الكلم عن مواضعه، والغلو في عليّ، ونحو ذلك. اهـ.

قيل لأبي بكر بن عياش[1]: إن في المسجد قومًا يجلسون ويجلس إليهم، فقال: من جلس للناس جلس إليه، ولكن أهل السُّنَّة يموتون ويحيا ذكرهم، وأهل البدعة يموتون ويموت ذكرهم؛ لأن أهل السُّنَّة أحيوا بعض ما جاء به الرسول ﷺ، وأهل البدعة أماتوا ما جاء به الرسول ﷺ، فكان لهم نصيب من قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: 3].

(1) غاية الأماني لمحمود شكري الآلوسي (249/2) نقلاً عن شيخ الإسلام في تفسير سورة الكوثر.

فالحذر الحذر أيها الرجل من أن تكره شيئًا مما جاء به الرسول، أو ترده لأجل هواك، أو انتصاراً لمذهبك أو شيخك أو لأجل اشتغالك بالشهوات أو بالدنيا؛ فإن الله لم يوجب على أحد طاعة أحد إلاّ طاعة رسول الله ﷺ، والأخذ بما جاء به، بحيث لو خالف العبد جميع الخلق واتبع الرسول ما سأله الله تعالى عن مخالفة أحد.

ومن خصائصهم محبة من أحبه الله ورسوله ﷺ، وأمر بحبه من القرابة والصحابة [1].

وقد دلّت النصوص الجمة المتواترة على وجوب محبتهم وموالاتهم، وأن يكون معهم – ففي الصحيح: «لا تدخلوا الجنّة حتى تؤمنوا، ولا تُؤمنوا حتى تحابوا» [2]، وفيه: «المرء مع من أحب» [3].

---

(1) إيثار الحق على الخلق للعلامة ابن الوزير (416، 417) بتصرف.

(2) رواه مسلم (35/2) الإيمان: باب لا يدخل الجنة إلاّ المؤمنون، وأخرجه الترمذي مطولاً في صفة القيامة.

(3) حديث متواتر.

ومما يخصّ أهل بيت رسول الله ﷺ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: 33].

كما ثبت في صحيح مسلم عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، وقوله تعالى: ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: 23].

وإجماع الأمة وتواتر الأخبار بشرع الصلاة عليهم في تشهّد الصلاة، فيجب لذلك حبهم وتعظيمهم وتوقيرهم واحترامهم والاعتراف بمناقبهم، فإنهم أهل آيات المباهلة والمودة والتطهير وأهل المناقب الجمة والفضل الشهير.

كذلك دلّت النصوص المتواترة على وجوب حب أصحاب رسول الله ﷺ وآله رضي الله عنهم وأرضاهم، وتعظيمهم وتكريمهم واحترامهم وتوقيرهم ورفع منزلتهم، والاحتجاج بإجماعهم والاستنان بآثارهم، واعتقاد ما نطق

به القرآن الكريم والذكر الحكيم من أنهم خير أمة أُخرجت للناس.

وفيهم يقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ [الفتح: 29].

وكذلك يجب حب المؤمنين علمائهم وعامتهم، ونصيحتهم وإكرامهم؛ لما ثبت في الصحيحين عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا يُؤمن أحدكم حتى يُحب لأخيه ما يُحب لنفسه» (1).

ويحذر المؤمن من مشاحنتهم، وإضمار الغلّ لهم، والمحافظة على ذلك والتواصي به على مقتضى ما وصف الله تعالى به المؤمنين من التواصي بالحق والصبر والمرحمة، جعلنا

(1) رواه البخاري (75/1) الإيمان: باب من الإيمان أن يُحب لأخيه ما يُحب لنفسه، ومسلم (16/2) الإيمان: باب من خصال الإيمان أن تُحب لأخيك ما تُحب لنفسك.

الله من العاملين بذلك، وهو الهادي لا إله إلاّ هو نعم المولى ونعم النصير، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

ومن خصائصهم تورعهم في الفتوى:

قال ابن رجب - رحمه الله - [1] :

ومن هذا القبيل[2] كراهة السلف الصالح الجرأة على الفتيا والحرص عليها والمسارعة إليها والإكثار منها.

قال علقمة: كانوا يقولون: أجرؤكم على الفتيا أقلكم علمًا.

وعن البراء قال: أدركتُ عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ، يسأل أحدهم عن المسألة ما منهم من رجل إلاّ ودّ أن أخاه كفاه. وفي رواية فيردها هذا إلى هذا، وهذا إلى هذا، حتى يرجع إلى الأول.

---

(1) شرح حديث ما ذئبان جائعان (15/14) دار الفتح باختصار.

(2) أي: من طلب الشرف بالدين.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: إن الذي يُفتي الناس في كل ما يستفتونه لمجنون، وعن عمر بن عبد العزيز قال: أعلم الناس بالفتاوى أسكتهم، وأجهلهم بها أنطقهم.

وقال سفيان الثوري: أدركنا الفقهاء وهم يكرهون أن يُجيبوا في المسائل والفُتيا؛ حتى لا يجدوا بدًّا من أن يفتوا، وإذا أعفوا منها كان أحب إليهم.

وقال الإمام أحمد: ليعلم المفتي أنه يوقع عن الله أمره ونهيه، وأنه موقوف، ومسئول عن ذلك.

وكان ابن سيرين إذا سُئل عن شيء من الحلال والحرام تغيّر لونه وتبدّل، حتى كأنه ليس بالذي كان.

وكان النخعي يُسأل فتظهر عليه الكراهة، ويقول: ما وجدت أحدًا تسأله غيري. وقال: قد تكلمت ولو وجدت بدًّا ما تكلمت، وإن زمانًا أكون فيه فقيه أهل الكوفة لزمان سُوءٍ.

وقال بعض العلماء لبعض المفتين: إذا سألت عن مسألة فلا يكن همّك تخليص السائل، ولكن تخليص نفسك أولاً.

ومن خصائصهم أنهم يعتقدون أنّ الجنّة والنّار مخلوقتان موجودتان، وليستا معدومتين وينشئهما الله يوم القيامة كما زعمت القدرية والمعتزلة:

قال العلامة ابن القيم - رحمه الله - [1]:

لم يزل أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون وتابعوهم، وأهل السُّنَّة والحديث قاطبة، وفقهاء الإسلام، وأهل التصوف، والزهد على اعتقاد ذلك وإثباته، مستندين في ذلك إلى نصوص الكتاب والسُّنَّة، وما عُلِمَ بالضرورة من أخبار الرسل كلهم من أولهم إلى آخرهم، فإنهم دعوا الأمم عليها[2]، وأخبروا بها إلى أن نبغت نابغة من القدرية

(1) حادي الأرواح (14، 15) مكتبة نهضة مصر.

(2) أي: الجنة.

والمعتزلة، فأنكرت أن تكون مخلوقة الآن، وقالت: بل الله يُنشئها يوم القيامة، وحملهم على ذلك أصلهم الفاسد الذي وضعوا به شريعة فيما يفعله الله، وأنه ينبغي له أن يفعل كذا ولا ينبغي له أن يفعل كذا، وقاسوه على خلقه في أفعالهم فهم مشبّهة في الأفعال.

ودخل التجهم فيهم فصاروا مع ذلك معطّلة في الصفات، وقالوا: خلق الجنة قبل الجزاء عبث، فإنها تصير معطلة مدداً متطاولة ليس فيها سكانها، قالوا: ومن المعلوم أن ملكًا لو اتخذ داراً وأعدّ فيها ألوان الأطعمة والآلات والمصالح، وعطلها من الناس، ولم يمكنهم من دخولها لم يكن ما فعله واقعًا على وجه الحكمة، ووجد العقلاء سبيلاً إلى الاعتراض عليه، فحجروا على الرب تعالى بعقولهم الفاسدة، وآرائهم الباطلة، وشبّهوا أفعاله بأفعالهم، وردوا من النصوص ما خالف هذه الشريعة الباطلة التي وضعوها

للرب أو حرفوها عن مواضعها، وضلّلوا وبدعوا من خالفهم فيها، والتزموا فيها لوازم أضحكوا عليهم فيها العقلاء؛ ولهذا يذكر السلف في عقائدهم أن الجنّة والنار مخلوقتان، ويُذكر من صنف في المقالات أن هذه مقالة أهل السُّنَّة والحديث قاطبة لا يختلفون فيها.

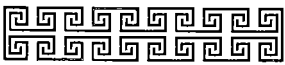

خاتمة

في بيان عقيدة الفرقة الناجية

قال أبو الحسن الأشعري [1] :

جملة ما عليه أصحاب الحديث وأهل السُّنَّة، الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وماجاء من عند الله وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا يردون من ذلك شيئًا، وأن الله تعالى إله واحد فردٌ صمدٌ، لم يتخذ صاحبة ولا ولداً، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن الجنة حق، وأن النّار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأن الله تعالى على عرشه، كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: 5].

---

(1) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، نقلاً عن كتاب حادي الأرواح (15 إلى 18) مكتبة نهضة مصر.

وأن له يدين بلا كيف كما قال: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: 75]، وكما قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: 64].

وأن له عينين بلا كيف كما قال: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: 14].

وأن له وجهًا كما قال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: 27].

وأن أسماء الله تعالى لا يُقال: إنها غير الله كما قالت المعتزلة والخوارج.

وأقروا أن لله علمًا كما قال: ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: 166]، وكما قال: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [فاطر: 11].

وأثبتوا السمع والبصر ولم ينفوا ذلك عن الله كما تعتقد المعتزلة، وأثبتوا أن لله القوة كما قال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: 15].

وقالوا: أنه لا يكون في الأرض من خير ولا شرّ إلاّ ما شاء الله، وأن الأشياء تكون بمشيئة الله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: 30].

وكما قال المسلمون: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن» وقالوا: إن أحداً لا يستطيع أن يفعل شيئًا قبل أن يفعله، أو يكون أحد يقدر أن يخرج عن علم الله، أو أن يفعل شيئًا علم الله أنه لا يفعله، وأقروا أنه لا خالق إلاّ الله تعالى، وأن أفعال العباد يخلقها الله تعالى، وأن العباد لا يقدرون أن يخلقوا شيئًا، وأن الله تعالى وفّق المؤمنين لطاعته، وخذل الكافرين، ولطف بالمؤمنين ونظر لهم وأصلحهم وهداهم، ولم يلطف بالكافرين، ولا أصلحهم ولا هداهم، ولو أصلحهم لكانوا صالحين، ولو هداهم لكانوا مهتدين، وأن الله تعالى يقدر أن يصلح الكافرين ويلطف بهم، حتى يكونوا مؤمنين، ولكنه أراد أن يكونوا كافرين

كما علم وخذلهم وأضلهم وطبع على قلوبهم، وأن الخير والشر بقضاء الله وقدره.

ويُؤمنون بقضاء الله وقدره وخيره وشره حلوه ومره، ويُؤمنون أنهم لا يملكون لأنفسهم نفعًا ولا ضرًّا إلاّ ما شاء الله، كما قال، ويلجئون أمرهم إلى الله ويُثبتون الحاجة إلى الله في كل وقت، والفقر إلى الله في كل حال.

ويقولون: إن القرآن كلام الله غير مخلوق، والكلام في الوقف واللفظ، فمن قال باللفظ أو بالوقف فهو مبتدع عندهم، لا يُقال اللفظ بالقرآن مخلوق، ولا يُقال غير مخلوق.

ويقولون: إن الله تعالى يرى بالأبصار يوم القيامة كما يرى ليلة البدر[1]، ويراه المؤمنون ولا يراه الكافرون؛ لأنهم عن الله تعالى محجوبون.

قال الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: 15].

---

(1) لعله: (كما يرى القمر ليلة البدر).

وأن موسى عليه السلام سأل الله سبحانه وتعالى الرؤية في الدنيا وأن الله تعالى تجلى للجبل، فجعله دكًا، فأعلمه بذلك أنه لا يراه في الدنيا، بل يراه في الآخرة، ولا يُكفرون أحداً من أهل القبلة بذنب يرتكبه كنحو الزنا والسرقة، وما أشبه ذلك من الكبائر، والإيمان عندهم هو الإيمان بالله وملائكته وكتبه وبالقدر خيره وشره حلوه ومره، وأن ما أخطأهم لم يكن ليصيبهم، وأن ما أصابهم لم يكن ليخطئهم.

والإسلام هو أن يشهد أن لا إله إلاّ الله، وأن محمداً رسول الله كما جاء في الحديث، والإسلام عندهم غير الإيمان، ويُقرّون بأن الله مُقلّب القلوب، ويُقرون بشفاعة رسول الله ﷺ، وأنها لأهل الكبائر من أمته، وبعذاب القبر، وأن الحوض حق، والصراط حق، والبعث بعد الموت حق، والمحاسبة من الله لعباده حق، والوقوف بين يدي الله تعالى حق.

ويُقرون بأن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص ولا يقولون مخلوق ولا غير مخلوق، ويقولون أسماء الله هي الله تعالى.

ولا يشهدون على أحد من أهل الكبائر بالنار، ولا يحكمون بالجنة لأحد من الموحدين، حتى يكون الله تعالى ينزلهم حيث شاء، ويقولون أمرهم إلى الله إن شاء عذّبهم وإن شاء غفر لهم.

ويُؤمنون بأن الله تعالى يُخرج قومًا من الموحدين من النار على ما جاءت به الروايات عن رسول الله ﷺ، ويُنكرون الجدال والمراء في الدين، والخصومة في القدر، والمناظرة فيما يتناظر فيه أهل الجدل، ويتنازعون فيه من دينهم بالتسليم للروايات الصحيحة، ولما جاءت به الآثار التي رواها الثقات عدلاً عن عدل، حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ.

ولا يقولون: كيف؟، ولِمَ؟ لأن ذلك بدعة.

ويقولون: إن الله تعالى لم يأمر بالشر، بل نهى عنه، وأمر بالخير، ولم يرضَ بالشرك، وإن كان مريداً له.

ويعرفون حقّ السّلف الذين اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه ﷺ، ويأخذون بفضائلهم، ويُمسكون عمّا شجر بينهم صغيرهم وكبيرهم، ويُقدمون أبا بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علياً رضي الله عنهم، ويُقرون بأنهم الخلفاء الراشدون المهديون، وأنهم أفضل الناس كلهم بعد رسول الله ﷺ.

ويُصدقون بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله ﷺ: «إن الله ينزل إلى السماء الدنيا، فيقول: هل من مُستغفرٍ؟»[1] كما جاء في الحديث عن رسول الله ﷺ: «ويأخذون بالكتاب والسُّنَّة» كما قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: 59].

ويرون اتباع مَنْ سلف من أئمة الدين، وأن لا يبتدعوا

(1) رواه مالك (30/214/1) وعنه البخاري (89/1، 190/4، 449) ومسلم (175/2) وأبو داود (13/5) والترمذي (263/2)، الإرواء رقم 450 (195/2).

في دينهم ما لم يأذن به الله، ويُقرّون بأن الله تعالى يجيء يوم القيامة، كما قال: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر: 22].

وأن الله تعالى يقرب من خلقه كيف يشاء كما قال: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ [ق: 16].

ويرون العيدين والجمعة والجماعة خلف كل إمام برّاً أو فاجر، ويُثبتون المسح على الخفين سُنَّة، ويرونه في الحضر والسفر، ويُثبتون فرض الجهاد للمشركين منذ بعث الله نبيه ﷺ إلى آخر عصابة تُقاتل الدجال، وبعد ذلك يرون الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، وأن لا يخرج عليهم بالسيف.

وأن لا يُقاتلوا في الفتنة ويُصدقون بخروج الدجال، وأن عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام يقتله.

ويُؤمنون بمنكر ونكير، والمعراج، والرؤيا في المنام، وأن الدعاء لموتى المسلمين والصدقة عنهم بعد موتهم تصل إليهم.

ويصدقون أن في الدنيا سحرة، وأن الساحر كافر، كما قال الله تعالى، وأن الساحر كائن موجود في الدنيا.

ويرون الصلاة على كل من مات من أهل القبلة مؤمنهم وفاجرهم، ويُقرون أن الجنة والنار مخلوقتان، وأن من مات مات بأجله، وأن الأرزاق من قِبَلِ الله تعالى يرزقها عباده حلالاً كانت أو حرامًا، وأن الشيطان يوسوس للإنسان ويشككه ويُخبطه وأن الصالحين، قد يجوز أن يخصهم الله تعالى بآيات تظهر عليهم.

وأن السُّنَّة لا تُنسخ بالقرآن، وأن الأطفال [1] أمرهم إلى الله، إن شاء عذّبهم، وإن شاء فعل بهم ما أراد.

---

(1) الجمهور على أن أطفال المسلمين في الجنة كما قال ﷺ: «صغارهم دعاميص الجنة» وصححه الألباني، والخلاف في أولاد الكفار، والراجح أنهم في الجنة كذلك؛ لقوله ﷺ في حديث سمرة وهو في البخاري وغيره: «وأما الأطفال فأولاد الناس» ولغير ذلك من الأدلة، وقد فصّل ابن القيم هذه المسألة في كتاب «طريق الهجرتين».

وأن الله أعلم ما العباد عاملون، وكتب أن ذلك يكون، وأن الأمور بيد الله تعالى، ويرون الصبر على حكم الله والأخذ بما أمر الله تعالى، والانتهاء عمّا نهى عنه، وإخلاص العمل لله، والنصيحة للمسلمين، ويدينون بعبادة الله في العابدين، والنصيحة لجماعة المسلمين، واجتناب الكبائر والزنا وقول الزور والمعصية والفخر والكبر والازدراء على الناس والعجب.

ويرون مجانبة كل داعٍ إلى بدعة، وتشاغل بقراءة القرآن، وكتابة الآثار، والنظر في الفقه مع التواضع والاستكانة وحسن الخلق، وبذل المعروف وكفّ الأذى، وترك الغيبة والنميمة والسعاية، وتفقّد المآكل والمشارب، فهذه جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويروونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب، وما توفيقنا إلاّ بالله، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وبه نستعين، وعليه نتوكل وإليه المصير.

انتهى بحمد الله تعالى ما تيسّر لنا جمعه، ونسأل الله يوم القيامة برّه وذخره، وكانت المراجعة النهائية يوم الجمعة عشرين محرم سنة 1407 هجرية على صاحبها أزكى صلاة وأتم تسليم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه

أحمد فريد

المراجع

- القرآن الكريم
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، طبعة السلفية.
- صحيح مسلم بشرح النووي، طبعة المطبعة المصرية.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
- شرح السُّنَّة للإمام البغوي، دار بدر.
- الموافقات للشاطبي، المكتبة التجارية.
- الاعتصام للشاطبي، المكتبة التجارية، الطبعة الثانية.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، مكتبة ابن تيمية.

- إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم، مكتبة الكليات الأزهرية.
- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، لابن القيم، دار الفكر.
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن القيم، مكتبة الرياض.
- جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي، مكتبة مصطفى البابي.
- شرح حديث: «ما ذئبان جائعان..» لابن رجب، دار الفتح.
- فضل علم السلف على الخلف، لابن رجب، دار الفاروق.
- معارج القبول لحافظ بن أحمد حكمي، المكتبة السلفية.

- السلسلة الصحيحة للألباني، المكتب الإسلامي.
- رسالة المسترشدين للمحاسبي، بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار السلام.
- تلبيس إبليس لابن الجوزي، المطبعة المنيرية.
- الفرقُ بين الفِرَقِ، دار التراث.
- الرسائل السلفية، للشوكاني، مكتبة ابن تيمية.
- نقض المنطق، لابن تيمية، مكتبة السُّنَّة المحمدية.
- جامع بيان العلم وفضله، لابن القيم، دار الكتب الإسلامية.
- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، لابن القيم، مكتبة نهضة مصر.
- قواعد المنهج السلفي، للدكتور/ مصطفى حلمي، دار الدعوة.

- البحر الرائق في الزهد والرقائق، للمصنف، نور الإسلام.
- مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري.
- السُّنَّة لابن أبي عاصم ومعه ظلال الجنة للألباني، المكتب الإسلامي.
- إيثار الحق على الخلق لابن الوزير، دار الكتب العلمية.
- إرواء الغليل لناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.
- جامع الأصول لابن الأثير، بتحقيق عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر.

فهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	5
فصل في بيان معنى السُّنَّة وفضلها	12
فصل في ذمّ البدع ومجانبة أهل الأهواء	25
فصل في ما ورد في ظهور الاختلاف والافتراق في هذه الأمة	34
فصل في بيان أسباب الاختلاف	49
فصل في بيان الفرقة الناجية والطائفة الظاهرة	56
فصل في ذمّ الرأي	72
فصل في بيان علامات أهل البدع	82

خصائص الفرقة الناجية 96
خاتمة في بيان عقيدة الفرقة الناجية 144
المراجع 155
فهرست الموضوعات 159

فاكس: ٢٤٣٣٢٤٩
محمول: ٠١٠ ١٩٠٠٠٣٨